



منظمة
العمل
الدولية

عَالَمُ الْعَرَبِ

مجلة منظمة العمل الدولية

تسريح عملية مكافحة عمل الأطفال



العدد ٦٩، كانون الثاني / يناير ٢٠١١

التحدي العالمي لعمل الأطفال • وظائف الغد الخضراء • التعاونيات والأزمة •
النمو والاستخدام والعمل اللائق

في هذا العدد:

عالم العمل

تصدر مجلة «عالم العمل» فصلياً، عن مكتب الأعلام العام لمنظمة العمل الدولية في جنيف، كما تصدر منها طبعات إقليمية وطنية في انتظام وهي اللغات : الصينية، التشيكية، الدانمركية، الهنغارية، اليابانية، النروجية، الروسية، السلوفاكية والسويدية.

Editor: Hans von Rohland

Production Manager:

Kiran Mehra-Kerpelmu

Production Assistant:

Corine Luchini, Martine Jacquinod

Photo Editor: Marcel Crozet,

Martine Jacquinod, Arnaud Dubois,

Anthony Da Cruz

Art Direction: MDP, ILO Turin

Cover Design: M. Montesaro,

Turin

Editorial Board: Thomas Netter
(Chair), Charlotte Beauchamp,
Kiran Mehra Kerpehman, Corine
Perthus, Hans von Rohland

الطبعة الأسبانية: بالتعاون مع مكتب منظمة العمل الدولية في مدريد.

الطبعة العربية: رهام راشد (مكتب منظمة العمل الدولية - بيروت).

الإخراج والطباعة: مطبعة دار الكتب،
بيروت - لبنان

لا يمكن اعتبار هذه المجلة وثيقة رسمية من وثائق منظمة العمل الدولية، فالآراء الواردة فيها تعكس وجهات نظر كاتبها ولا تعكس في الصوره آراء المنظمة. فضلاً عن أن الدلالات المستخدمة لا تعنى مصادقة منظمة العمل الدولية عن أي رأي يتعلق بالوضعية القانونية لأي بلد وأية منطقة منه أو أرض، أو بالوضعية القانونية للسلطات القائمة فيه، أو برسم حدوده، وذلك مهما كان هذا الرأي.

كما أن الإشارة إلى أسماء مؤسسات ومنتجات تجارية وعمليات إنتاجية ما، لا تعنى مصادقة منظمة العمل الدولية عليها، وأى إغفال لذكر مؤسسة أو منتجات تجارية أو عمليات إنتاجية معينة ليس دليلاً على رفضها. يمكن نقل المعلومات والصور من دون إذن مسبق شريطة الاشارة إلى مصدرها. مع ذلك، تكون إدارة التحرير شاكراً لمن يقدم إليها بكتاب يتضمن طلب الحصول على إذن مسبق بالنشر. توجه المراسلات على العنوان التالي:

منظمة العمل الدولية

المكتب الإقليمي للدول العربية

ص.ب. ٤٠٨٨ - ١١

رياض الصلح - ٢١٥٠

بيروت - لبنان

هاتف: ٩٦١ - ١ - ٧٥٢٤٠٠

فاكس: ٩٦١ - ١ - ٥٥٢٤٠٥

بريد الكتروني: beirut@ilo.org

أو

Bureau of Public Information

ILO

CH - 1211 Geneva 22

Switzerland

Tel : (412) 7997912

Fax : (412) 7998577

تحديد شروط المناقشة بشأن عمل الأطفال



الأطفال في قمة الأولويات. وبعد عامين اثنين من المشاورات بشأن صياغة الاتفاقية بشكل دقيق، اعتمد مؤتمر العمل الدولي بالإجماع الاتفاقية (رقم ١٨٢) بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال في العام ١٩٩٩. شكل هذا الإجماع ميزة فريدة في تاريخ منظمة العمل الدولية تناهيك عن المصادقة عليها بشكل لافت، ما يؤكد على الأهمية التي أولتها الدول الأعضاء لهذه الاتفاقية. وقد صادقت ٩٥٪ من الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية على الاتفاقية فيما صادق ٨٥٪ منها على الاتفاقية رقم ١٣٨.

تبذل اليوم الجهود الدولية الحقيقة لمواجهة المشكلة، وهي ميزة جديدة في المشهد اليوم. إذ بدأت الحركة في تاريخ الدول المتقدمة، ازداد زخمها في العام ١٩٨٩ إثر اعتماد اتفاقية حقوق الطفل في الأمم المتحدة، واكتسبت قدرة مؤسسية في العام ١٩٩٢ إثر إطلاق البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال التابع لمنظمة العمل الدولية، وتعززت أكثر بعد انعقاد مؤتمر استردام وأوسلو في ١٩٩٧، ما أعطى زخماً لاعتماد الاتفاقية رقم ١٨٢.

في المبادرة العالمية الأخيرة، اجتمع مندوبي أكثر من ٨٠ بلداً في مؤتمر عالي في لاهاي نظمته الحكومة الهولندية في ١١ أيار/مايو ٢٠١٠. أولى المؤتمر انتباها خاصاً إلى الهدف العالمي المتمثل بالقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول العام ٢٠١٦، واتفق على خريطة طريق للعمل.

صحيح أنه أحرز تقدم لافت في مجال القضاء على عمل الأطفال إلا أن الطريق ما زال طويلاً. وجّه مؤتمر لاهاي رسالة واضحة أظهرت بأن تكثيف الالتزام وبذل الجهود وخاصة من جانب الحكومات سيؤديان إلى بلوغ الهدف التاريخي الذي حدّته حملة القضاء على عمل الأطفال.

شغل موضوع عمل الأطفال منظمة العمل الدولية منذ أن أبصرت النور، لكنه يبقى اليوم مشكلة بأبعاد اجتماعية واقتصادية هائلة في أنحاء العالم كافة تقريباً. شهد العقد الماضي تقدماً لافتاً في الحد من عمل الأطفال، إلا أن هذا التراجع كان متقارناً في مختلف مناطق العالم وتبادلاته وتيرته بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨.

لكن هذا التفاوت ليس حديث العهد. على مر التاريخ، انقضت عقود من الزمن قبل أن تتمكن الدول المتقدمة من أن تعامل مع مشكلة عمل الأطفال التي كانت تواجهها. ففي الدول المتقدمة، عمل في الماضي ملايين الأطفال في المناجم والمطاحن والمصانع والمزارع والشوارع في المدن، غالباً في ظروف شبيهة بالظروف الملحوظة اليوم في الدول النامية.

في ١٨٩٠، طُرِح موضوع مكافحة عمل الأطفال على بساط البحث في مؤتمر دبلوماسي عُقد في برلين، إلا أن الحرب العالمية الأولى وضعت حدًّا مؤقتاً لهذه الجهود. بعدها دخلت منظمة العمل الدولية الساحة، وفي مؤتمر العمل الدولي الأول في العام ١٩١٩، حدد ممثتو ٣٩ دولة سن الرابعة عشر كالحد الأدنى لعمل الأطفال في الصناعة. من ثم اعتمد هذا الحد الأدنى في العام ١٩٢٠ في العمل البحري، وفي ١٩٢١ تم تطبيق هذه المعايير نفسها في قطاع الزراعة.

لكن وتيرة المصادقة على هذه الاتفاقيات كانت بطيئة خلال تلك المدة الطويلة وصولاً إلى العام ١٩٧٣ عندما اعتمدت منظمة العمل الدولية اتفاقية جديدة تقطي الاقتصاد بشكل عام وهي الاتفاقية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام.

في ظل تزايد القلق إثر بلوغ بعض أشكال عمل الأطفال مستوى من الخطورة واللامسانية لا يمكن احتماله بعد الآن، أجمعـت الدول في التسعينيات على ضرورة وضع مسألة القضاء على أسوأ أشكال عمل

تسريع وتيرة إجراءات مكافحة عمل الأطفال



في العام ٢٠٠٦، أفاد التقرير العالمي الثاني عن عمل الأطفال الذي أصدرته منظمة العمل الدولية عن تقدم لافت في مجال مكافحة عمل الأطفال. في ضوء هذه النزعة المشجعة، وضعت منظمة العمل الدولية هدفًا طموحًا وهو القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول العام ٢٠١٦. وبعدها بأربع سنوات، يرسم التقرير العالمي الثالث مشهدًا مختلفاً، إذ يستمراليوم تراجع عمل الأطفال لكن وتيرته تباطأت حالياً. وإذا ما استمرت الدول على هذا السبيل، لن تتمكن من بلوغ هذا الهدف بحلول العام ٢٠١٦. لذلك علينا جميعاً أن نبذل المزيد من الجهد، ولا يمكننا أن ننذر بالكساد الاقتصادي الحالي لتبرير تراجع طموحنا وخمولنا.

تحقيق صحفي

٢٢

أخبار:

- مدير عام منظمة العمل الدولية يحضر مجموعة العشرين على التركيز على تخفيض العجز في الوظائف
- مؤتمر العمل الدولي: نداء لإطلاق الأنشطة المكثفة لتحقيق الانتعاش في سوق العمل

٢٧

حول القارات

موضوع الغلاف

تحدي عمل الأطفال في العالم : نحو الهدف

٤

من حوضٍ لبناء السفن إلى مركز لمصادر الطاقة المتتجدة:

٧

وظائف الغد الخضراء

١١

التعاونيات في مواجهة الأزمة: «عملاؤنا مالكونا»

١٥

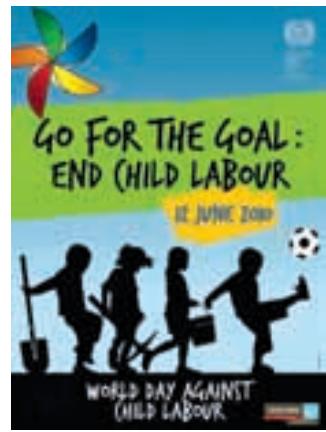
النمو والاستخدام والعمل اللائق في المنطقة العربية : قضايا السياسة الرئيسية

مقالات عامة

أنشئت منظمة العمل الدولية (مع د) في عام ١٩١٩ لتجتمع تحت مظلتها حكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال للدول الـ ١٧٥ الأعضاء في جهد مشترك من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين ظروف عمل وحياة العاملين في جميع أنحاء العالم. ويعتبر مكتب العمل الدولي، في جنيف، الأمانة العامة والمقر العام للمنظمة.

تحدي عمل الأطفال في العالم

نحو الهدف



© ILO



٢٠٪ في فئة ١٥-١٧ عاماً التي تضم بشكلٍ أساسي أطفالاً قد بلغوا الحد الأدنى للاستخدام لكنهم يعملون في ظروف أو قطاعات تعتبر خطيرة للأطفال.

يوجّه التقرير العالمي الجديد تحذيراً شديداً للهجة ويطلق نداءً للعمل. صحيح أنّ وتيرة التقدّم لا تكفي ببساطة لبلوغ هدف العام ٢٠١٦، إلا أنّ الأوّان لم يفت بعد. لا شك في أنّ القضاء على عمل الأطفال هدف ممكن ومنخفض التكلفة إذا ما تتعنتنا بالإرادة الملائمة للسعى لتحقيقه. تقدّر منظمة العمل الدوليّة أنّ القضاء على عمل الأطفال يعود بفوائد اقتصاديّة تفوق الكلفة الإجماليّة لهذا الإنجاز بنسبة ٦٠.٧ إلى ١. ويبدو أنّ المبالغ التي أنفقتها الحكومات مؤخراً لإنقاذ المصارف التجاريّة في ظلّ الأزمة الماليّة

وصلت اليوم الحملة الدوليّة لمكافحة عمل الأطفال لا سيّما في أسوأ أشكاله إلى مفترق طرق. بعد أن كانت منذ سنوات أربع مجرد توقع يبعث على التفاؤل بأنّ نهاية أسوأ أشكال عمل الأطفال باتت تلوح في الأفق، يشكّل تقرير منظمة العمل الدوليّة في إمكانية بلوغ ذلك الهدف المحدد بحلول عام ٢٠١٦. يدعو هذا التقرير إلى اتخاذ تدابير طارئة لتسريع وتيرة عملية مكافحة عمل الأطفال. تنظر مديرية البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال كونستانتس توماس في الإنجازات المحرّزة والتحديات المتبقّية في مكافحة عمل الأطفال.

جنيف - في العام ٢٠٠٦، أفاد تقرير منظمة العمل الدوليّة الثاني بشأن عمل الأطفال عن تقدّم لافت في مكافحة عمل الأطفال. عندها، بنت المنظمة على هذه النزعة الإيجابية فحدّدت هدفاً مثاليّاً لا وهو القضاء على عمل الأطفال بأسوأ أشكاله بحلول العام ٢٠١٦. بعد مرور ٤ سنوات، يرسم التقرير العالمي الثالث صورةً مختلفة. فيما ما زال عمل الأطفال يتراجع اليوم، إلا أنّ وتيرة هذا التراجع قد تباطأت. وإذا ما استمرّت البلدان على هذه الوتيرة، لن تبلغ الهدف المحدد بحلول العام ٢٠١٦.

يشير التقرير الأخير إلى أنّ عمل الأطفال لم يتراجع سوى بنسبة ٪٣ في فترة أربعة أعوام غطتها التقديرات. وما زال ٢١٥ مليون طفل منخرطين في العمل فيما يبلغ عدد الأطفال المعرضين للعمل الخطير ١١٥ مليون طفل وهي نسبة مذهلة.

سجلّ عمل الأطفال التراجع الأبرز في فئة الأطفال ما بين ٥ و ١٤ عاماً حيث انخفض بنسبة ١٠ بالمائة. كما وترابع عدد الأطفال في مجال العمل الخطير، وهو تعبير بديل يستخدم أحياناً للإشارة إلى أسوأ أشكال عمل الأطفال. إلا أنّ عمل الأطفال بات يزداد بين الفتيان ويتراجع بين الفتيات. وما يثير القلق هو ازدياد عمل الأطفال بنسبة

العالمية تفوق بأشواط المبالغ المالية التي عليها إنفاقها للقضاء على عمل الأطفال. فلعلّ الطموح والإرادة السياسية كلّ ما يتطلبه بلوغ هذا الهدف.

الحكومات التي قد تتذرع بالأزمة لتبرر تخفيض الإنفاق في مجالات اجتماعية أساسية كالتعليم والمساعدات الخارجية، أو تغتئم الفرصة فتحشد الإرادة السياسية الضرورية لإعطاء الأولوية إلى القضاء على عمل الأطفال كاستثمار حكيم في التنمية في المستقبل.

ومن الضروري اليوم إطلاق أنشطة تعزيز متبادل في بعض المجالات كالنفاذ إلى التعليم عالي الجودة حتى بلوغ السن الأدنى للعمل على الأقل، وبناء منصة اجتماعية من خلال تعزيز سياسات الحماية الاجتماعية وبرامجها التي قد تساعد الأسر الفقيرة على إبقاء أطفالها في المدارس، ومعالجة الفقر من خلال الحرص على توفير فرص العمل اللائق للراشدين، ومصادقة الحكومات على اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن عمل الأطفال وتطبيقها. كما على أصحاب العمل والنقابات ومنظمات المجتمع المدني أداء دور أساسي في هذا الإطار.

لا يخفى علينا أن الحدّ من عمل الأطفال ممكن لكن عند اختيار السياسات الملائمة. لقد أحرزنا تقدماً لافتاً في المصادقة على الاتفاقيات. بعد عقد واحد من اعتماد الاتفاقية رقم ١٨٢، بتنا اليوم على قاب قوسين من مصادقتها الكاملة، حيث لا يتبقى سوى ١٢ دولة من

<<

© M. Crozet/ILO



يحدد التقرير بعض التحديات الأساسية التي تعيق معالجة مشكلة عمل الأطفال ومنها اتساع نطاقها بشكلٍ مربع في إفريقيا وجنوب آسيا، وال الحاجة إلى الدفع لمكافحة عمل الأطفال في الزراعة، وضرورة معالجة بعض أشكال عمل الأطفال «المخفية» التي غالباً ما تكون من أسوأ الأشكال. لقد آن الأوان لكي تفي الحكومات بالتزاماتها وتسرّع وتيرة عملها لمعالجة عمل الأطفال.

التوجهات الإقليمية

للمرة الأولى، تناول التقرير العالمي الصادر عن منظمة العمل الدولية التوجهات الإقليمية. رُصد التراجع الأبرز في عمل الأطفال خلال العقد الماضي في الأميركيتين، فيما تبقى القارة الإفريقية المنطقة التي أحرزت أدنى مستوى من التقدم إذ سجلت أعلى نسبة في عمل الأطفال حيث يعمل طفل واحد من كل ٤ أطفال.

تواجه منطقة أخرى وضعًا حرجاً وهي منطقة جنوب آسيا التي تأوي أعداداً من الأطفال العاملين، وهي بامض الحاجة إلى التزام سياسي أكبر للمصادقة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن عمل الأطفال. في المنطقة العربية، وفي غياب التقديرات الحديثة، تشير تجارب البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال السابقة إلى أن عمل الأطفال يبقى مشكلة أساسية في بعض البلدان وأنه غالباً ما يرافق الفقر وتفشي البطالة وتراجع نوعية التعليم.

تأثير الأزمة الاقتصادية والاجتماعية العالمية
في العام ٢٠٠٩، أصدر البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال تقريراً يحذر من أن الأزمة الاقتصادية قد تدفع بعدد متزايد من الأطفال والفتيات بشكل خاص على العمل. وما زال من المبكر جداً وضع تقييم مفصل للوضع إذ ما زال تأثير الأزمة ينكشف في أنحاء عدة من العالم.

لكن استناداً إلى الأزمات السابقة، بإمكاننا أن نتوقع ازدياداً في عمل الأطفال في البلدان متدينة الدخل لا سيما في الأسر الأكثر فقرًا. في البلدان متوسطة الدخل، تشير بعض الواقع إلى أن تراجع مستويات المعيشة قد يرافقه تراجع في فرص العمل المتاحة للأطفال. كما من المرجح أن ترتبط استجابة الأسر بقيام شبكات أمان اجتماعية تعمل بشكلٍ جيد.

تعتمد احتمالات بلوغ هدف العام ٢٠١٦ على خيار

ويجب أن تكون منظمة العمل الدولية التي تقدم منبراً ثالثياً يجمع ما بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال، الفاعل الأساسي والمناصر النافذ في هذه الحملة العالمية. علينا أن نوسع التحالفات ونعززها. بناءً على برنامج العمل اللائق الصادر عن منظمة العمل الدولية، من الضروري أن يستمر البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال في تقديم دعمه إلى أعضاء المنظمة لإدماج مسألة عمل الأطفال في أجندات التنمية الوطنية.

علينا اليوم أن نوسع نطاق عملنا ونتنقل إلى السرعة القصوى. لا يمكننا أن نتذرع بالكساد الاقتصادي لنبرر تراجع طموحنا ومحملنا. على العكس، إن الفرصة متاحة اليوم لتطبيق التدابير السياسية التي تعود بالفائدة على الأفراد وتشجع الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة. ولن تتراجع أهمية التضامن الدولي (ومنه تحصيص الموارد) لتمكن البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال من دعم هذه الجهود. وحدها لن تتمكن منظمة العمل الدولية من تحقيق هذا الهدف. في هذا الإطار، يشدد التقرير الجديد على قيمة الشراكات على غرار تلك التي تربط ما بين وكالات الأمم المتحدة والتعاون ما بين دول الجنوب.

ينحدر معظم الأطفال العاملين من الأسر الفقيرة. لذلك، بات الحلّ واضحاً وضوح الشمس. علينا أن نضمن توفر فرص الالتحاق بالمدرسة لجميع الأطفال، وتتوفر أنظمة الحماية الاجتماعية لدعم الأسر الهشة (لا سيما في ظل الأزمات) وتتوفر فرص العمل اللائق للراشدين. إن هذه التدابير، بالإضافة إلى إنفاذ فعال للقوانين التي تحمي الأطفال، هي التي ترسم طريق المستقبل.



© M. Crozet/ILO

الدول الأعضاء المئة وثلاثة وثمانين في منظمة العمل الدولية لم تصادر على الاتفاقية. من جهة أخرى، لقد صادقت حوالي ١٥٥ دولة عضو على الاتفاقية رقم ١٢٨ بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام. لكن على الرغم من هذه الصورة المثيرة للإعجاب، ما زال ثلث أطفال العالم يعيش في البلدان التي لم تصادر على اتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية هذه. في الوقت عينه، تفشل بلدان عدّة في متابعة المصادقة على هذه الاتفاقيات من خلال العمل الفعلي لتطبيقها.

<<

منظمة العمل الدولية: دور أساسی في مكافحة عمل الأطفال

تعتبر قيادة منظمة العمل الدولية أساسية للمحافظة على الرخم للقضاء على عمل الأطفال. يتطلب الوضع اليوم إعادة تفعيل الحملة الدولية للقضاء على عمل الأطفال.



من حوضِ بناء السفن إلى مركزِ مصادر الطاقة المتجددة؛ وظائف الغد الخضراء



© M. Crozet/ILO

منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إضافة إلى المنظمة الدولية لأصحاب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال، في إطار شراكة فريدة من نوعها تهدف إلى تطوير السياسات المتغيرة بشأن الاستثمار في الاقتصاد الأخضر.

١) منظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المنظمة الدولية لأصحاب العمل، الاتحاد الدولي لنقابات العمال: الوظائف المناصرة للبيئة. نحو العمل الكريم في عالم مستدام أقل انتاجاً للكربون (جنيف، ٢٠٠٨).

وفي الإطار عينه، أثمرت الشراكة من خلال إصدار تقرير تاريخي بعنوان الوظائف المناصرة للبيئة: نحو العمل الكريم في عالم مستدام أقل انتاجاً للكربون^١، ما ساهم في إطلاق التحليل المفصل والضروري من أجل تحقيق ما يسمى « بالتحول العادل » إلى مجتمع مستدام أقل انتاجاً للكربون. وبشكل عام، يحمل التقرير رسالة تبعث الأمل ومفادها أن: « التحول العالمي إلى اقتصاد مستدام أقل انتاجاً للكربون يسمح باستحداث أعداد كبيرة من الوظائف المراعية للبيئة في قطاعات اقتصادية كثيرة، ويتحول بالتالي إلى محرك للتنمية».

لكن التقرير حذر في المقابل من ضرورة إدارة التحول بحذر وعناية، نظراً إلى أن بعض الوظائف الموجودة حالياً مهددة بالانهيار دفعة واحدة. كما يشير التقرير إلى

<<

يبين المقال التالي إمكانية إيجاد السبل المناسبة لواجهة التحدّيين الماثلين أمام العالم اليوم، إذا ما توفرت الموارد والبصيرة. والتحديان المذكوران هما الحاجة إلى التحول إلى اقتصاد يستند إلى بصمة كarbonية أخف بكثير، مع الحرص في الوقت عينه على انتشار العالم من الركود الحالي واستحداث فرص العمل. في ما يلي تقرير الصحافي البريطاني «أندرو بيبي» من أودنسى، الدانمركي.

أودنسى - صُنعت بوآخر رائعة في حوض ليندو لبناء السفن الواقع شمال غرب مدينة أودنسى الدانمركيّة طوال أكثر من تسعين عاماً، بما في ذلك ثمانى سفن حاويات عملاقة، هي الأكبر حالياً بين السفن المبحرة في محيطات العالم. إلا أن التحولات الهيكليّة تتذر بتوقف وشيك عن العمل في حوض ليندو لبناء السفن. فمن المقرر إغلاق الحوض في العام ٢٠١٢، مما يمكن أن يتسبّب بخسارة ٨٠٠ وظيفة بشكل مباشر وغير مباشر.

في المقابل، يتم بناء مركز ليندو الأوفشور لمصادر الطاقة المتجددة مكان حوض السفن. وقد تلقت هذه المبادرة الطموحة مؤخراً مساعدة مالية بقيمة ٢٥ مليون كرونا دانمركي (٤ مليون دولار أمريكي)، علمًا أن الهدف منها هو بناء أهم مراكز الأبحاث والإبتكار في أوروبا في مجال مصادر الطاقة المتجددة الأوفشور. إلى ذلك، قبل رئيس الوزراء الدانمركي السابق بول نيروب راسموسون، ترأس مركز ليندو الجديد، وقد عبر عن حماسه لما يحمل المركز من إمكانيات مستقبلية، فقال « يعمل مركز ليندو على أنشطة تساهم في استحداث وظائف المستقبل في هذا القطاع، ومن خلال تطوير طاقة المستقبل المتجددة في عرض البحر، يمكن الارتقاء بالوضع البيئي واستحداث آلاف الوظائف ».

بالفعل، يشكّل استحداث « الوظائف الخضراء » أحد مجالات العمل المهمة جدًا بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية. وفي هذا السياق صدرت مبادرة الوظائف الخضراء سنة ٢٠٠٨ في محاولة لنسج العلاقات بين



أحضر واستحداث الوظائف المراعية للبيئة ليس نجاحاً تلقائياً. بل تدعو الحاجة إلى إرساء السياسات المنسقة لجني الثمار.

المهارات الخاصة بالوظائف الخضراء
يعتبر مجال تطوير المهارات من بين المجالات السياسية التي تضطلع فيها منظمة العمل الدولية بدورٍ استباقي.

وجود تحديات كبرى أمام العمال والمجتمعات المحلية المعتمدين على العمل في المناجم والوقود الأحفوري والقطاعات المتسببة بانبعاث الدخان إضافة إلى الشركات المتلائمة في مواجهة القضايا البيئية.

دقّت ساعة الاستثمار في الوظائف الخضراء

يعتبر كيز فان ديرري من منظمة العمل الدولية، أن الحاجة إلى معالجة هذه القضايا باتت ملحّة. ويقول: «ربما يعتبر البعض أن العالم يمر بركرود اقتصادي ويشهد ارتفاعاً لعدلات البطالة وبالتالي ليس الوقت مناسباً لمعالجة الحاجة إلى الانتقال نحو اقتصاديات أقل إنفاقاً للثروات. لكن في الواقع، إنه الوقت الأنسب للاستثمار في الوظائف المراعية للبيئة. ولعل الاستثمار في البنية التحتية إحدى أهم الوسائل المتاحة لإعادة إطلاق عجلة النمو واستحداث الوظائف. كما أن بعض الاستثمارات الأجدى في مجال التكيف مع التغيير المناخي تعكس إيجاباً في إطار الاستخدام».

كما يقدم السيد كيز فان ديرري بعض الأمثلة عن الممارسات الفضلى في قطاع البناء مثلًا حيث تكمن على الأرجح أهم إمكانية لخفض انبعاثات الكربون. ويعتبر أن الموضوع لا يقتصر على تصميم منشآت جديدة أو بنائها تحقيقاً لمعايير بيئية أعلى، بل يشمل أيضاً تحديث المنشآت القائمة. ويضيف أن منظمة العمل الدولية تعمل مع الحكومات، بما فيها حكومة جنوب إفريقيا، للمساعدة على تطوير هذه الرؤيا. ويشدد على أهمية اعتماد مقاربة منظمة على المستوى العالمي بالنسبة إلى عملية التحول. ويلاحظ «أن النجاح المحرز نتيجة التحول إلى اقتصاد

<<





© MORGUEFILE.COM

هذا السياق إلى أن سائق الحافلات عندما يقود حافلة تعمل بطاقة غير الوقود الأحفوري، لا يبدل طريقة القيادة. إلى ذلك، يمكن الاكتفاء في بعض الحالات بالتعلم أثناء العمل أو بعض الصفوف التعليمية القصيرة، مثلًا في حالة اللحام العامل في مجال إنتاج تربينات الرياح.

أما التغيرات المختلفة، فتستدعي تدريبًا أو إعادة تدريب بشكل عميق. على سبيل المثال، لا شك في حاجة ميكانيكي السيارات لبعض التدريب على الانتقال من سيارة تعمل على البنزين إلى سيارة كهربائية، فيما قد تُبرز بعض الوظائف الناشئة، مثل وظيفة تقنيي الطاقة الشمسية، الحاجة إلى تدريب متواصل وأطول أو دراسات جامعية. وفي هذا الإطار، تعتبر السيدة ستريبيتسكا - إلينا أن العمال قد يحتاجون إلى الإحاطة بالتقنيات الحديثة أو الأنظمة الجديدة. فيما تحدث التغيرات في الوظائف الموجودة في أغلب الأحيان على مستوى المهن الدنلي والمتوسطة، تتطلب الوظائف الناشئة في أغلب الحالات مستوى أعلى من المؤهلات.

وعلى المدى القصير، من الممكن أن تؤدي الصناعات كثافة الكربون إلى خسارة الوظائف في تلك القطاعات. لذلك تدعو السيدة ستريبيتسكا - إلينا إلى ترقب تطور من هذا النوع. على الرغم من التوقع بأن فرص العمل الجديدة في الأسواق الحديثة منخفضة الكربون تضمن التعويض عن معدلات البطالة، لن تكون الجهات التي سوف تحصل على وظائف خضراء هي بالضرورة تلك التي قد خسرت الوظائف. وبالتالي، تصبح إعادة التدريب

<<

وفي هذا الإطار عُقدت ورشة عمل بعنوان «المهارات الخاصة بالوظائف الخضراء» في مقر منظمة العمل الدولية في جنيف، وتعزّز المشاركون إلى الأنشطة الجارية في مختلف أرجاء العالم لسدّ الهوة المتلاحمة على صعيد المهارات في قطاعات جديدة وأكثر مراعاة للبيئة. كما تهدف هذه الأنشطة إلى إعادة تدريب العمال على المهارات الجديدة التي سيحتاجونها في المستقبل.

تقول السيدة أولغا ستريبيتسكا - إلينا من قسم تنمية المهارات وقابلية الاستخدام في منظمة العمل الدولية إن «المهارات المناسبة الخاصة بالوظائف الخضراء أساسية للتحول إلى اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة. تكتسب الاقتصاديات المتوجهة نحو وظائف أكثر مراعاة للبيئة إمكانية أكبر لاستحداث الوظائف، لكنها تواجه في المقابل تغيرات هيكلية وتحوّلًا في مشهد الوظائف الحالي. ويشكّل تأمين مهارات نوعية ذات صلة في الوقت المناسب عاملًا لا غنى عنه لإنجاح التحولات التي تحمي الإناتجية ولنمو الاستخدام والتنمية».

إلى ذلك، ترى السيدة ستريبيتسكا - إلينا أنه يمكن تحديد عدد من القطاعات المتأثرة بشكل خاص بالتغييرات الهيكلية، حيث تدعى الحاجة وبالتالي إلى وجود مبادرات لإعادة التدريب. ومن بين هذه القطاعات، الزراعة ومصائد الأسماك والحراجة وصناعات الاستخراج وتوليد الطاقة من الوقود الأحفوري إضافة إلى القطاعات الصناعية، ومنها تحديدًا تصنيع السيارات، وبناء السفن والهندسة البحرية. وفي بعض الحالات، من الممكن القيام بوظائف معينة باستخدام المهن القديمة، وتشير في



© M. Crozet/ILO

مكونات منظمة العمل الدولية في العالم كله، انطلاقاً من بغلادش مروراً بكينيا وصولاً إلى غويانا، إلى الحصول على الإرشاد والدعم المباشر بهدف معالجة الأبعاد الاجتماعية وتلك المرتبطة بالاستخدام للتغير المناخي والاقتصاد الأكثر مراعاة للبيئة. ونتيجة لذلك، يتتوسع برنامج الوظائف الخضراء من حيث النطاق والمستوى، ويشدد (بالشراكة مع مركز التدريب الدولي في تورينو) بصورة خاصة على إدارة المعرفة وبناء القدرات في منظمة العمل الدولية ومنظومة الأمم المتحدة ككل.

كما يعتبر السيد كيز فان دير ري وسواء من الزملاء في منظمة العمل الدولية المعينين بهذه المبادرات، أنّ الرسالة تمثل بأهمية إدماج مبادرة الوظائف الخضراء مع نداء العمل اللائق الصادر عن منظمة العمل الدولية. ويضيف أن «التغير المناخي ليس مجرد قضية بيئية، فما نشهده اليوم هو تحول كبير في الاقتصاديات والمجتمعات. وتدفع الحاجة إلى توخي أكبر قدر ممكн من الإنصاف في التحول إلى مجتمع مستدام أقل إنتاجاً للكربون. كما تقترن الوظائف الخضراء بتساؤلين أخلاقيين كبيرين، الأول متصل بالعدالة الاجتماعية، والثاني مرتبط بالتغيير المناخي والاستدامة البيئية على المدى الطويل بالنسبة إلى جميع البشر. وأعتقد أن الهدفين متلازمان».

الأساسية من أجل ضمان التحول اليسير والعادل إلى الاقتصاد الأخضر. ويشكل الأفراد من ذوي المهارات المنخفضة فئات هشة ومحرومة بشكل خاص في سوق العمل، وبالتالي يحتاجون إلى مساعدة هادفة».

ضمان الأمان في الوظائف الخضراء

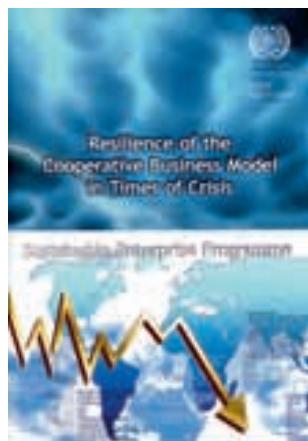
ليست المهارات سوى أحد أوجه مبادرة الوظائف الخضراء. وتشكل الصحة والسلامة في مكان العمل بعداً آخرًا، لا سيما في مجالات مثل إدارة النفايات وتدويرها، حيث تكون ظروف العمل في بعض الحالات مزرية. وفي هذا الإطار، ساهمت مبادرات مستجدة في تحقيق تقدم ملموس على المستوى الشعبي.

على سبيل المثال، أطلقت منظمة العمل الدولية في منطقة آسيا والهادئ مبادرة وضع كتيب تدريبي جديد بعنوان تعديل العمل لإدارة النفايات وإعادة تدويرها وإصداره، مع التركيز بشكل خاص على العمال في مجال جمع النفايات. تم تجربة الكتيب في فيتنامي، وهو معتمد حالياً في بلدان أخرى في منطقة آسيا والهادئ. ويبحث هذا الكتيب في سبل استخدام طاقة المجتمع لضمان درجة أعلى من الأمان على مستوى معالجة النفايات وإعادة تدويرها.

تجدر الإشارة إلى تعدد المبادرات المماثلة في ظلّ سعي

التعاونيات في مواجهة الأزمة

«عملاؤنا مالكونا»



اتصالات متعدد اللغات. اليوم يامكان مركز مالمو أن يجيب على اتصالات العملاء بسبع عشرة لغة ومنها الصومالية والفارسية والعربية والبولندية. تُعتبر هذه الخدمة خدمة مراعيةً للوضع القائم في السويد حيث يشكل المهاجرون حوالي خمس السكان. وتشير «فولكسام» إلى أنها تتلقى 100 ألف اتصال سنويًا. بفضل هذه الخدمة، تدعى الشركة اليوم أنها تملك حصة الأسد من سوق التأمين في صفوف المهاجرين في السويد.

قد يعتقد المرء أنها فكرة قد تبادر شركة ناشئة باهرة. لكن شركة «فولكسام» بعيدةٌ كل البعد عن ذلك، فهي شركة جديرة بالاحترام بنت حضوراً عريضاً في عالم الأعمال في السويد وهي تقدم خدمات التأمين إلى

كانت التعاونيات أكثر مناعةً من القطاعات الأخرى في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية المتنامية وأزمة خسارة الوظائف. كتب أندره بيببي من السويد:

مالمو - يرن الهاتف مرّةً أخرى في مركز الاتصالات الهاتفية الحديث في منطقة مالمو في جنوب السويد. يجب الموظف على الاتصال. يود العميل أن يناقش بوليصة التأمين. يبدأ الموظف الذي يجلس أمام محطة كومبيوتر واضعاً السماعات بشرح شروط بوالص التأمين المتاحة. يتقدّم الحديث وتتم الصفقة.

لا تجري الصفقة باللغة السويدية لكن بالكردية. منذ أكثر من 10 سنوات، أطلقت شركة التأمين التعاوني السويدي «فولكسام» مشروعًا تجريبياً لإنشاء مركز



على القطاع الزراعي في اليابان وبلغ صافي دخلها السنوي حوالي ٧٠٠ مليار يان (ما يناظر ٥٠ مليار دولار أمريكي). وتحتل التعاونية الكولومبية «لا إكويداد» وشركة التأمين الصحي المرتبطة بها «سالولدكوب» موقعًا رياديًّا أيضًا في كولومبيا وهي من أعضاء الاتحاد.

في المجال المصري، تكرر هذه التجربة المشابهة في بلدان عدّة. في هولندا، يتعامل نصف المواطنين مع شركة «رابونيك»، وفي ألمانيا تقدم المصارف التعاونية الخدمات إلى ٣٠ مليون عميل. وأظهرت دراسة نشرت مؤخرًا أن المصارف التعاونية تحتل ٢٠٪ من السوق الأوروبيّة للتجزئة.

كما تُحتل الشبكة العالمية من تعاونيات الائتمان وتعاونيات الادخار التي يملكونها الأفراد (وهي تعرف كالاتحادات الائتمانية وتعاونيات الإقراض والتوفير) مكانة مهمة أيضًا. ويشير المجلس العالمي للإدخار والاقتراض إلى أنها تقدم طريقة سهلة وسليمة للإدخار والاقتراض إلى ١٧٧ مليون شخص في ٩٦ بلداً (وعدد كبير منها من البلدان النامية).

لقد جذبت الأزمة المالية التي غيرت وجه العالم المالي في السنوات الثلاثة الماضية بعض الانتباه الجديد إلى هذه الأسرة المتعددة من الشركات، التي تشارك ميزة وهي أنها تعمل لتقديم الفوائد إلى أعضائها بدلاً من تقديمها إلى المساهمين المستثمرين. على سبيل المثال، أفادت مجلة الأعمال في بداية هذا العام أن المصارف التعاونية كانت تزيد من حصتها في السوق الأوروبيّة بشكلٍ منظم في السنوات الأخيرة. ويبدو أن العملاء كانوا يبحثون عن الأمان والطمأنينة. خلصت دراسة نشرها المصرف المركزي الألماني مؤخرًا إلى أن المصارف التعاونية أكثر استقرارًا من الناحية المالية وأقل عرضةً للفشل من المؤسسات المساهمة.

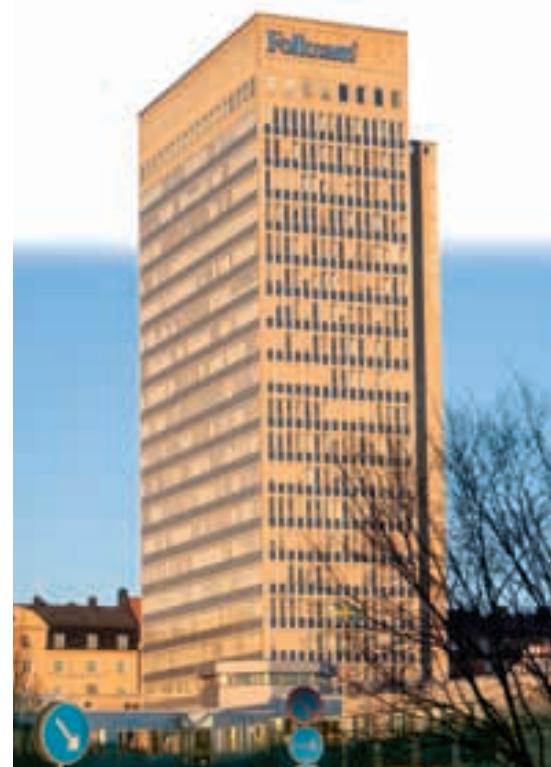
التعاونيات أكثر مناعة في مواجهة الأزمة
وجهة النظر هذه كررتها دراسات أخرى، وتبناها «هاجين هنري» من منظمة العمل الدولية. يحتل «هنري» منصب رئيس فرع التعاونيات في منظمة العمل الدولية، وبالتالي يعرف قطاع التعاونيات أكثر من غيره. وهو يعتبر أن الهيكلية الأساسية لهذه المؤسسات المالية تسهم في تقسيم صلابتها. إن «الأدلة المتوفّرة تشير إلى إن الشركات التعاونية في القطاعات والمناطق كافة أكثر مناعةً نسبيًّا من نظيراتها التي تتمحور حول رأس المال في مواجهة صدمات السوق الحالية، مع بعض الاستثناءات».

تستند بعض من هذه الأدلة المتوفّرة التي يشير إليها «هنري» إلى دراسة^١ وضعها مؤخرًا باحثان جامعيان

السويديين منذ قرن وعامين.

<<

التوافق ما بين القيم الاقتصادية والقيم الاجتماعية يعني المدير التنفيذي السيد أنديرس سندستروم نجاح شركة «فولكسام» إلى قيمها الاجتماعية. أنشئت الشركة في البداية لتلبية حاجات الحركات النقابية والاجتماعية الناشئة في السويد، وحافظت على تميزها عن شركات التأمين الأخرى، وليس أقلها بفضل هيكليتها. فالشركة لا تضم أي مساهمين بل تنتمي إلى أسرة المؤسسات التعاونية والمؤسسات المالية المشتركة في العالم. وتجاهر الشركة بشعارها المذكور على موقعها الإلكتروني «عملاؤنا مالكونا». لا تتوجه الأرباح إلى المساهمين بل تبقى ضمن الشركة وتعود بالفائدة علينا جميعًا.



على مرّ التاريخ، حاولت المصارف وشركات التأمين التعاونية أن تتفادى الأضواء. وكانت تدير أعمالها بعيدًا عن القلق بشأن أسعار أسهمها، وبالتالي بمنأى عن أنظار صحافة عالم الأعمال والمحللين الذين تجذبهم الشركات المساهمة بشكل يومي. لكن هذه المصارف والشركات تملك حصةً مهمةً من السوق.

حصة الشركات التعاونية من الأسواق
يشير الاتحاد التعاوني الدولي للتأمين التعاوني والمشترك على سبيل المثال إلى أن شركات التأمين التعاونية تحكم بحوالي ٢٤٪ من سوق التأمين في العالم. تُعتبر تعاونية التأمين اليابانية الضخمة «زينكيوريون» الشركة الأكبر في الاتحاد، وهي تسيطر

1) Birchall, J.; Hammond Ketilson, L.: Resilience of the cooperative business model in times of crisis (Geneva, ILO, 2009).

نموذج بعيد عن الجاذبية

يسود اليوم في القطاع التعاوني نوع من الرضى - كمن يستشهد بمقولة «احفظ قرشك الأبيض ليومك الأسود» - بأن نموذج الأعمال السائد والبعيد كل البعد عن الجاذبية قد أظهر قيمته واستدامته في السنوات الصعبة. في بعض الحالات، وللمرة الأولى في سنوات عدة، أطلقت التعاونيات حملات واسعة النطاق لتسويق هيكلياتها التي يملكونها الأعضاء إلى العملاء المحتملين، وشددت على تميّزها واستقامتها.

بالنسبة للعديد من التعاونيات، يرتبط ذلك بالتشديد على الممارسات الأخلاقية في الخدمات المصرافية وخدمات التأمين. في المملكة المتحدة مثلاً، كانت شركة الخدمات المالية التعاونية، وهي جزء من المجموعة التعاونية متعددة القطاعات، تلقي الضوء على مقاربتها الأخلاقية بامتياز في الإقراض والاستثمار تحت شعار «نجيد استخدام الأموال». وتُعتبر «فولكسام» من الشركات الأخرى التي أبدت التزاماً واضحاً باستثمار أموال التأمين لديها بشكل أخلاقي. واضطاعت الشركة السويدية بدور رياضي في تقديم المشورة إلى الأمم المتحدة بشأن مبادئ الاستثمار المسؤول المعتمدة منذ سنوات.

تشير الحركة التعاونية إلى أن التزامها بالقيم الاجتماعية (المتمثلة بمبادئ المساعدة الذاتية والمسؤولية الذاتية والديمقراطية والمساواة والإنصاف والتضامن التي اعتمدتها الحلف التعاوني الدولي بشكلٍ



تجيد تعاونيات الأدخار والاتّمان الوصول إلى الفقراء بشكل خاص.

و«هامند كيتيلسون» ما يلي: «إن الخطط الأخيرة واسعة النطاق التي أطلقتها الحكومات الإنقاذية والمصارف الخاصة التي يملكونها المستثمرون قد ألت الضوء على فوائد النظام المالي التعاوني الذي يملكه العملاء والذي يكون أقل عرضة للمخاطر وأقل اعتماداً على الحاجة إلى جني الأرباح للمستثمرين وتقديم المكافآت للمدراء».

عبارة أخرى، ينتج بعض هذه المناعة من كون التعاونيات لا تتعرض للضغط نفسه لزيادة أرباح المستثمرين. تشير جمعية المصارف التعاونية الدولية بشكل خاص إلى المدى البعيد لعمل المؤسسات المالية التعاونية: «إن المصارف التعاونية غير ملزمة بتعظيم الربح على المدى القصير لتوزيعه على المساهمين، لكن بإمكانها أن تعتمد إستراتيجية على المدى الطويل»، وفق ما قاله رئيس الجمعية جان - لوبي بانسييل.

لكن لم تنجح الشركات التعاونية كلها في الخروج من الأزمة المالية سالمة. في ألمانيا، لحقت بالمصرف التعاوني المركزي خسارة قدرها مليار يورو في العام ٢٠٠٨ نتيجة الاستثمارات عالية المخاطر. كما واجهت التعاونيات في أماكن أخرى من العالم مصاعب في التداول، لا سيما نتيجة قرارات استثمارية غير حكيمة.

الماعدة إلى التعاونيات لتعزيز تنافسها بالمعنى الاقتصادي الضيق. إلا أن هذا التناغم يحول الشركات التعاونية التي تعتمد على العلاقات التجارية مع أعضائها، إلى شركات تعتمد على العلاقات الاستثمارية مع المستثمرين. من شأن هذا التناغم أن يقوّض الطابع التشاركي الذي يميز هيكليات الحكم المحددة ضمن التعاونيات.

تدعو توصية منظمة العمل الدولية رقم ١٩٣ الحكومات إلى تقديم الأطر السياسية والقانونية الداعمة لهيكليات الملكية الخاصة والقيم الاجتماعية التي تسود في الشركات التعاونية. قبل الأزمة المالية، كان هذا المجال يبدو هامشياً نسبياً. لكن اليوم، يمكن تقدير قيمة التعاونيات بشكل أفضل. وقال: «يجب لا تكون الشركات التي تتمحور حول رأس المال المقياس الوحيد المستخدم لمقارنة كل أنواع الشركات وتقييمها».

قد تناحر قريباً الفرصة لكي تعيد التعاونيات التأكيد على موقعها في الاقتصاد العالمي. ولقد أعلنت الأمم المتحدة بأن العام ٢٠١٢ سوف يكون العام الدولي للتعاونيات.

أنشئ الحلف التعاوني الدولي ليمثل التعاونيات في العالم، وهو الهيئة المسؤولة أيضاً عن تطبيق البيان المنفق عليه بشأن القيم التعاونية والمبادئ التوجيهية السبع التي تتعهد الشركات التعاونية باستخدامها لإنفاذ قيمها. وتشترك منظمة العمل الدولية واللحظ التعاوني الدولي تعريف التعاونية على أنها «جمعية مستقلة مؤلفة من أشخاص اتحدوا معاً طواعية لتحقيق احتياجاتهم وتعلّقهم بالاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة عن طريق منشأة ذات ملكية جماعية يتم إشراف عليها ديمقراطياً. من المبادئ المتقدّمة، نذكر مبدأ العضوية المفتوحة دون تمييز جنسياً أو اجتماعياً أو عرقياً أو سياسياً أو دينياً إضافة إلى حقوق متساوية في التصويت «عضو واحد صوت واحد».

تشير توصية منظمة العمل الدولية رقم ١٩٣ إلى القوانين والمبادئ التعاونية في دعوتها إلى تعزيز التعاونيات على أنها دعامة من دعائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والدولية. وتضيف التوصية:

«ينبغي أن تعامل التعاونيات وفقاً للقوانين والمارسات الوطنية بشروط لا تقل مواتاه عن الشروط المنوحة لسائر أشكال المنشآت والمنظمات الاجتماعية. وينبغي أن تعتمد الحكومات، عند الاقتضاء، تدابير دعم لأنشطة التعاونيات التي تستوفي أهدافاً محددة للسياسة الاجتماعية والسياسية العامة، مثل النهوض بالعاملة أو تمية الأنشطة التي تقييد المجموعات أو المناطق المحرومة».



© S. Benissa/ILO

رسمي على أنها «القيم التعاونية» لا يحول دون تحقيق الشركات التعاونية الربحية في الوقت عينه. يعتبر «هاجين هنري» أن هذه القيم ترتبط بشكل ملائم باهتمام منظمة العمل الدولية باستحداث الوظائف الائقة والعمل اللائق. فقال: «تعتبر التعاونيات قرية من الاقتصاد الديمقراطي الذي يتمحور حول الإنسان ويراعي البيئة فيما يعزز النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والعلوّة العادلة. تؤدي التعاونيات دوراً متنامي الأهمية في تحقيق التوازن ما بين الاهتمام الاقتصادي والاجتماعية والبيئية، إضافة إلى مساهمتها في الوقاية من الفقر والحدّ منه».

<>

دور توصية منظمة العمل الدولية رقم ١٩٣
لطاماً أبدت منظمة العمل الدولية اهتماماً بالتعاونيات، إلا أن التوصية رقم ١٩٣ بشأن تعزيز التعاونيات الصادرة عن مؤتمر العمل الدولي في العام ٢٠٠٢ يجب أن تؤدي دوراً أساسياً في مساعدة الحكومات حول العالم على وضع القوانين والأنظمة الإدارية والسياسات الضرورية لتمكين التعاونيات من التطور في القرن المقبل. تساهم التوصية رقم ١٩٣ في ضمان الأطر القانونية الحديثة الضرورية لعمل التعاونيات. وأشار اعتمادها أيضاً إلى تجدد التشديد الدولي على أهمية حماية الممارسات الديمقراطية الداخلية في التعاونيات بعد فترة، حيث في بعض البلدان لم تتميز بعض «التعاونيات» عن الشركات التي تديرها الدولة سوى بالاسم.

قال السيد هاجين هنري إنه قد يبدو من الضروري إعادة التأكيد على أهمية إرساء هيكليات القانونية التعاونية الملائمة عشية الأزمة المالية العالمية. ويشير إلى تدابير اتخذت في عدد من البلدان تهدف إلى تحقيق تناغم بين القوانين والأنظمة التنظيمية التعاونية وتلك التي تطبق في الشركات التي ترتكز على رأس المال، وهي عملية يعتبرها مربعة لكن خطيرة أيضاً. «يقدم تحقيق التناغم ما بين القانون التعاوني وقانون الشركات

النحو والاستخدام والعمل اللائق في المنطقة العربية: قضايا السياسة الرئيسية

المالية والاقتصادية العالمية اهتمام السياسة إلى الحاجة إلى إعادة التفكير في الإستراتيجيات بشكل شامل. فاعتماد مؤتمر العمل الدولي في حزيران/يونيو ٢٠٠٩ لميثاق العالمي للوظائف يستجيب إلى هدفين مزدوجين يتمثلان في: (١) التخفيف من تأثير الأزمة على العمال والشركات، وتسريع وتيرة الإنعاش في سوق العمل؛ و(٢) معالجة المشاكل الهيكيلية والعجز على صعيد الوظائف والعمل اللائق أو ما يُعرف «بأزمة ما قبل الأزمة». من هنا، يهدف هذا التقرير إلى التحفيز على المناقشة والتداول ووضع سياسة عامة للفت الانتباه إلى ضرورة إعادة النظر في الأولويات في المنطقة ولجعل أ)
الاستخدام هدفاً محورياً لسياسات التنمية والاقتصاد في المنطقة، وب) جعل إدارة سوق العمل عنصراً أساسياً في جدول أعمال الإصلاح، إذا كان عائد أداء النمو الحالي للمنطقة ترجمةً لكاسب حقيقية في زيادة الإنتاجية ولتنمية بشرية مستدامة ولعمل لائق.

تضمّن المنطقة العربية نحو ٢٢ بلداً ممتداً ما بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذات الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة والمتعددة من حيث التنمية والاستخدام والاندماج الاجتماعي. ويترافق هذا التنوع ما بين المعالم الديموغرافية (الدول ذات نسبة عالية من السكان ووفرة اليد العاملة مقابل قوة عاملة محلية ضئيلة) ومعايير الدخل (إذ تشمل المنطقة بعض أغنى الدول وأفقرها)، فضلاً عن قيود الدول المحددة في سوق عمل دول عانت من الأزمات والصراعات (ومنها العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان والسودان).

لذا، ينبغي أن تتمحور أهداف العمل اللائق وفرضه وقيوده في سياقات وطنية محددة. ومع ذلك، يشدد هذا التقرير التركيز على بعض الاتجاهات والقضايا السياسية العامة التي تميز أسواق العمل في المنطقة. وهو يدعو إلى تطبيق استراتيجيات استخدام ناشطة تدعمها الاستثمارات العامة والخاصة، لزيادة التماسك بين أهداف الأداء الاقتصادي وأهداف توليد فرص العمل. كما ويدعو إلى اتخاذ إجراءات منسقة بين المؤسسات الحكومية والوكالات والشركاء العامة والخاصة لتوفير برنامج العمل اللائق. فإن الالتزامات التي تعهدت بها الدائرة الثلاثية للمنطقة (الحكومة وأصحاب العمل



النحو والاستخدام والعمل اللائق
في المنطقة العربية
قضايا السياسة الرئيسية

بيان انتهى

نتيجة للأهمية الكبيرة لأوراق العمل السبعة التي قدمت خلال انعقاد «المؤتمر العربي للتشغيل»، الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وكما وعدنا في العدد السابق، ستقوم مجلة «عالم العمل» على مدى الأعداد القادمة بنشر هذه الأوراق التي عكست مواضيع وتحديات التشغيل التي تواجهها المنطقة العربية، لا سيما غداة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وتتوفر هذه البحوث المادة المرجعية التي تتماشى وبالالتزامات التي قطعت على المستويين الدولي والإقليمي بشأن العمل اللائق وتطبيق الميثاق العالمي لفرص العمل. كما تكمل هذه البحوث النهج الذي تعتمده منظمة العمل الدولية لتساهم في رفد الجهود المبذولة لتحقيق العمل اللائق على المستوى العالمي. وفي هذا العدد سنقوم بنشر ورقة العمل الثانية.

المقدمة

تشكل الوظائف والعمل اللائق المطلب الاجتماعي الرئيسي في العالم العربي والعنصر الأساسي لتحقيق النمو المستدام والشامل والعادلة. وترتكز الأزمة

الدول المتضررة من الصراعات كالعراق والأراضي الفلسطينية المحتلة. من جهة أخرى، سجل نمو الاستخدام قبل شوء الأزمة المالية أعلى مستوياته في بعض دول مجلس التعاون الخليجي (ومعها الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر)، فيما يعتبر مرتفعاً نسبياً في بعض الدول التي تتوفر فيها اليد العاملة ومنها الجزائر تليها المغرب وتونس.

لا بدّ من طرح أداء خلق فرص العمل الكبير في المنطقة في وجه التقدم البطيء على صعيد إنتاجية العمل. فإنَّ التحولات الهيكيلية في اقتصاد المنطقة تظهر زيادة نصيب قطاع الخدمات في مجال العمل (من ٤٧.٩% في العام ١٩٩٨ إلى ٤٩.٥% في العام ٢٠٠٨)، وبالتالي التصنيع (من ١٩.١% إلى ٢٢.٨% في العام ٢٠٠٨)، مقابل انخفاض كبير في الزراعة (من ٣٣.٠% إلى ٢٧.٨% في العام ٢٠٠٨). إلا أنَّ قطاعي الخدمات والزراعة يمثلان معاً ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي.

بالنسبة لقطاعي الخدمات والزراعة، فإنَّ انخفاض التقدم البطيء في إنتاجية العمل على مدى العقد الماضي جاء نتيجة لأنواع الوظائف الجديدة التي أنشئت، وإنخفاض أجور الوظائف لا سيما في الزراعة وفي القسم الأدنى من قطاع الخدمات، وصولاً إلى الانفصال الكبير عن القطاعات ذات نمو الرأس المال الهائل.

من أجل حسن تقدير التفاعل بين الديناميكية الاقتصادية للمنطقة ونتائج الاستخدام، من الضروري فهم وتحليل الاتجاهات المحددة والفردية لأسواق العمل في المنطقة العربية. واستناداً إلى معطيات منظمة العمل الدولية الحديثة، قمنا بإدراج سبعة اتجاهات رئيسية ملقين الضوء عليها في ما يلي. كما ولجأنا إلى توفير صورة شاملة في المرفق المحضر خصيصاً لمنتدى الاستخدام العربي تضم الإختلافات بين الدول.

الاتجاهات الهيكيلية والتطورات الأخيرة في أسواق العمل: إدراج التحديات الست

١ - نمو سريع للقوة العاملة سرعان ما سيبدأ بالتباطؤ

سبق للمنطقة أن سجلت أعلى معدلات نمو القوى العاملة في العالم متعددةً الثلاثة بنسبة في السنة نتيجةً للنمو السريع في عدد السكان البالغين سن العمل، فضلاً عن زيادة معدلات المشاركة في القوى العاملة التي عززتها إلى حد كبير نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في الدول الكبرى وهجرة اليد العاملة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي. وبين الرسم الثالث أنَّ نمو عدد السكان البالغين سن العمل خلال السنوات العشرة الأخيرة كان الأعلى في المنطقة مقارنةً مع سائر المناطق، فيما حلَّ نمو عدد الشباب في المنصب الثاني بعد جنوب الصحراء الإفريقية.

وفي حين أنَّ نمو القوى العاملة سيبقى مرتفعاً في السنوات المقبلة وصولاً إلى العام ٢٠٢٠، فإنَّ وتيرة التباطؤ تأتي

(والعمال) في المجتمعات منظمة العمل الدولية الإقليمية في بوسان في العام ٢٠٠٦ (من جانب بلدان غرب آسيا) وفي أديس أبابا في العام ٢٠٠٧ (من جانب الدول العربية في أفريقيا) تقدم المزيد من التفاصيل حول الأولويات والأعمال المحددة.

وتتألف هذه الورقة من جزأين أساسين. يوفر الجزء الأول لمحة تحليلية عن تحديات سوق العمل الرئيسية والاتجاهات الحديثة، فيما يقدم الجزء الثاني صورة إحصائية معمقةً لمؤشرات سوق العمل بما فيها الاختلافات بين الدول. ويندرج هذا الجزء تحت الملحق الخاص بممؤشرات سوق العمل في المنطقة العربية. وقد تم تطوير المؤشرات والإحصاءات الإقليمية لتشمل الدول العربية ٢٢ المشاركة في المنتدى العربي للتشغيل.

النمو الاقتصادي ونمو الاستخدام (١٩٩٧ - ٢٠٠٧)

شهدت المنطقة العربية (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) منذ العام ٢٠٠٠، وقبل شوء الأزمة المالية العالمية، نمواً مستداماً قوياً نسبياً تراوح ما بين ٥% و٦%، جاء في معظمها نتيجةً للزخم النفطي ولارتفاع أسعار الطاقة. ويمثل هذا النمط معدل نمو يفوق إلى حد كبير المعدل الذي تم تسجيله في التسعينات والذي بلغ ما بين ٣.٥% و٤% بالنسبة. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنَّ هذا النمو سجل معدلات أعلى في دول المنطقة الفنية بالموارد. فقد تطورت مصادر النمو بشكل كبير خلال العقد الماضي نتيجةً للاستهلاك المحلي وتعزيز دور الإستثمارات. هذا وتأتي السمات الأخرى للنمو من طبيعة المنطقة التقليدية الغنية بعائدات النفط غير أنَّ أسعار النفط العالمية شهدت في الآونة الأخيرة انخفاضاً حاداً في خضم الأزمة المالية الحالية.

لا يعتبر قطاع النفط في حد ذاته قطاعاً جاذباً للاستخدام في حين أنَّ النمو الاقتصادي الناجم عن صادرات النفط يساهم في خلق فرص العمل. من هنا تظهر الحاجة إلى إصدار سياسات خاصة، أو سياسات تستخدم لارتفاع عائدات الاستثمار في البنية التحتية، والمعارف والمهارات من أجل التنمية والسياسات الاقتصادية التي يمكنها تعزيز خلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية.

بدت العلاقة في المنطقة قوية ومتينة بين العمالة والنمو خلال العقد الأخير، على الرغم من نمو العمالة بوتيرة أبطأ من النمو الاقتصادي خلال الفترة عينها. غير أنَّ المعدل الإقليمي يخفى في طياته وقائع مهمة؛ هذا وبدأ آخر النمو على الاستخدام متقدماً للغاية عبر البلدان وعبر الشريان المختلفة من السكان. أما معدلات البطالة فقد انخفضت في المنطقة العربية منذ العام ٢٠٠٢ على الرغم من النمو السريع في عدد السكان. وقد زاد معدل البطالة في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي وإلى حد أكبر في



باستخدام الشباب.

٤ - ردم الهوة بين الجنسين وان ببطء

ارتفعت المشاركة الاقتصادية للنساء تدريجياً في المنطقة على الرغم من بقائهما منخفضة بشكل ملحوظ مقارنة مع سائر مناطق العالم. هذا وتختلف مشاركة القوى العاملة النسائية باتفاقات بين بلد آخر، وهي مرتبطة إيجابياً بارتفاع مستويات التعليم.

وإذا ما نظرنا بكم إلى توزيع البطالة، يتبيّن لنا أنَّ معدلات البطالة عند النساء مرتفعة. ويعزى أحد الأسباب الكامنة وراء ارتفاع البطالة عند النساء أو انخفاض معدلات النشاط الاقتصادي بصورة عامة، إلى أسواق العمل المجزأة، حيث تميل النساء إلى التركيز على المهن «المقبولة عند النساء». وبالتالي، يعزز «ازدحام» المرأة في مهن محددة روح المنافسة على صعيد مهن محددة ويزيد من البطالة. كما وتبقى الفجوة بين معدلات البطالة عند الرجال والنساء مرتفعة (النسبة نفسها التي كانت عليه قبل ١٠ سنوات) ولكنها أظهرت مؤخراً اتجاهها منحدراً. كما وتتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ نسبة البطالة تكون أعلى على صعيد النساء المثقفات.

استقدن النساء من زيادة فرص العمل في العقد الماضي: فقد ارتفعت الوظائف المخصصة للنساء بنسبة ٥٦.٠ بالمئة، فيما بلغ ارتفاع الوظائف المخصصة للرجال بنسبة ٣٨.٨ بالمئة فقط.

وخلال هذه القول، فإنَّ معدلات مشاركة النساء تشهد تزايداً سريعاً، في وقت تلحُّ فيه الحاجة إلى تحسين الإمكانيات والتي تعتبر الأدنى في العالم. أمّا أسواق عمل النساء والرجال فمنقسمة إلى حدٍّ كبير بينما تواجه النساء حواجز واضحة وخفية تمنعها من الولوج إلى وظائف القطاع الخاص. وفي حين يبدو أنَّ هناك ارتباط وثيق بين المستويات التعليمية للمرأة ومعدلات المشاركة في القوى العاملة المرتفعة، تواجه النساء المثقفات أيضاً صعوبةً في إيجاد وظائف لائقية كما تشير إليه أرقام البطالة المدرجة في هذا التقرير ونمو ظاهرة «العمال المحبطين» في المنطقة. من هنا، يبدو أنَّ التعليم العالي لا يشكل ضماناً للحصول النساء على وظائف جيدة. لذا، عمدت بعض الدول إلى اعتماد مبادرات قانونية وسياسات تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. ومع ذلك، لا بد من تعزيز الهياكل الضرورية للسماح للنساء بدخول سوق اليد العاملة والبقاء فيه (ومنها سياسات الأسر الودية وساعات العمل المرنّة وحماية الأمومة والمساواة في الأجور).

٥ - حصة القطاعين العام والخاص في الاستخدام

يشكّل المعهد الراسخ والممارسة الصحيحة لدور القطاع العام المباشر في توليد فرص العمل إحدى ميزات المنطقة العربية. وينظر إلى الحكومة على أنها المستخدم الأمثل

نتيجة للتحول الديمغرافي. ولكن حتى ذلك الحين، فإنَّ التحدي المتمثل في خلق فرص العمل سيستوجب مراعاة ملايين من الداخلين الجدد إلى سوق العمل في ظل زيادة عدد الأفراد البالغين سنَّ العمل وارتفاع معدلات المشاركة في القوى العاملة خصوصاً عند النساء.

٢ - بقاء نسبة البطالة مرتفعة وان انخفضت في بعض الدول

فإنَّ الأداء الجيد لخلق فرص العمل ونمو الاستخدام قد خفضاً معدل البطالة المتوسط الإقليمي. فقد نمت نسبة الاستخدام بالنسبة إلى عدد السكان بنحو ٣٩ بالمئة خلال الفترة الممتدة ما بين العام ١٩٩٨ والعام ٢٠٠٨، في حين ارتفع عدد السكان البالغين سن العمل بنسبة ٢٤ بالمئة خلال نفس الفترة. وهذا ما يفسّر انخفاض معدلات البطالة بحوالي أكثر من ١١.٢ بالمئة في المنطقة لتبلغ ٩.٧ بالمئة. هذا وتظهر الاختلافات بين الدول بشكل واضح في المرقق. أمّا معدل البطالة فلا يزال واحد من أعلى المعدلات في العالم، سواء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٣ - التحديات المتمثلة في الاستخدام عند الشباب - أعلى معدلات البطالة في العالم

تقوم مشكلة البطالة في المنطقة أولاً وقبل كل شيء بطاله الشباب. استناداً إلى الرسم الخامس وبحسب ما ذكر سابقاً، تسجل البطالة بين الشباب العربي أعلى المعدلات في العالم إذ تمثل ٥٠ بالمئة من متوسط العاطلين عن العمل جميعهم، وهي الأعلى بين الإناث. هذا ويثير ارتفاع معدل البطالة بين الشباب المتعلمين الذين أكملوا الثانوية و/أو التعليم العالي فضول الكثيرين.

في محاولة لهم وتحليل العوامل الكامنة وراء البطالة عند الشباب بشكل أوضح، قامت منظمة العمل الدولية بتطبيق «دراسة استقصائية حول الانتقال من المدرسة إلى العمل» في ثلاثة دول عربية بما في ذلك مصر والأردن وسوريا. وتهدف الدراسة إلى جمع تجارب الشباب من الرجال والنساء من خمس فئات تضمّ تلامذة شباب وباحثين عن عمل وموظفين يافعين وشباب يعملون لحسابهم الخاص وعاملين يعملون على حسابهم لا ينتهيون لمدرسة ولا لسوق العمل. وأظهرت نتائج هذه الدراسات الإستقصائية أنَّ أدنى نسبة من الشباب قد نجحت في عبور الجسر المدود بين المدرسة والعمل. وقد شملت أفراداً يعملون إما في وظيفة وفق عقد دائم، أو أفراد راضين عن عملهم ولا يرغبون في التغيير. كما وأشارت هذه النتائج إلى العقبات الرئيسية التي تواجه الشباب العربي. فإنَّ جيل الشباب اليوم هو من بين الأكثر تحصيلاً للعلم في المنطقة. ومع ذلك، تبقى مهمة إيجاد العمل اللائق قائمة الصعوبة. فإنَّ نسبة الشباب البالغين سن العمل المحسّن وتطلعاتهم الحالية يشكّلان أبرز التحديات التي يواجهها صانعوا السياسات، في وقت يتم فيه دراسة السياسات المحلية والمبادرات الإقليمية المتعلقة

القطاع الخاص المحدودة من حيث خلق فرص العمل وظروف العمل المقدمة حدّت من كفاءة تخصيص الموارد البشرية وأدّت إلى ارتفاع التحول الحالي وإنخفاض الإنتاجية في مؤسسات القطاع الخاص.

ويمكن تلخيص السياسة المستقلة من التأثير المحدود لإصلاحات القطاع العام الحالية على الشكل التالي: يجب تطبيق هذه الإصلاحات إلى جانب السياسات التي تهدف إلى تحسين الأجور وظروف العمل في القطاع الخاص وإدخال شبكات الأمان. فإنّ موضوع جعل النمو والاستخدام وتنمية القطاع الخاص وفق برامج العمل الائقة أولويةً أثبتَ أنه أكثر فعالية واستدامة وفقاً للتجارب الذي اختبرتها دول المنطقة.

٦ـ الهجرة للعمل داخل المنطقة العربية وخارجها

ويشكّل ارتفاع معدل الهجرة سمةً أخرى من سمات التحديات التي تواجهها الاستخدام في المنطقة. كما وترتبط هجرة اليد العاملة ارتباطاً قوياً مع الاستخدام وتطورات سوق العمل في المنطقة. ففي بعض الدول، يبحث العجز في الاستخدام أو في ظروف العمل الائقة على توجّه القوى العاملة للبحث عن عمل في أسواق العمل الخارجية، أكان في المنطقة أو خارجها. وتُسجّل هذه الهجرة بشكل خاص في شمال إفريقيا والعراق والأردن ولبنان الأراضي الفلسطينية المحتلة والجمهورية العربية السورية وإن بدرجات متفاوتة.

أمّا فيسائر الدول، لا سيما الأعضاء في دول مجلس التعاون الخليجي، فإنّ تشغيل أسواق العمل وأنظمة الإنتاج والتبادل وحجم قوة العمل المحلية الصغير وارتفاع عائدات النفط يساهمون في زيادة الطلب على العمال المهاجرين. وبالتالي، ترتفع نسبة اليد العاملة المهاجرة باستمرار في دول المقصد هذه، وكذلك اليد العاملة المحلية. هذا وتشكّل نسبة العمال المهاجرين ما بين ٦٠ و٩٠ بالمئة من إجمالي الاستخدام في دول مجلس التعاون الخليجي فيما تسجّل حوالي ٢٠ بالمئة في لبنان.

إنّ اليد العاملة المهاجرة تضمّ نسبة لا يأس بها من النساء. ومن الجدير ذكره هنا أنّه منذ منتصف السبعينيات، تراجعت نسبة العمال من أصل عربي المهاجرين للعمل في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد انخفضت هذه النسبة من أكثر من ٧٠ بالمئة في منتصف السبعينيات إلى حوالي ٣٠ بالمئة الفترة الممتدة بين العام ٢٠٠٠ والعام ٢٠٠٥. وأصبح لبنان والأردن في الوقت عينه دولتي منشأً ومقصد.

وفي ظلّ غياب الطلب على اليد العاملة المهاجرة في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، تحوّل المهاجرين العرب نحو دول أوروبا الغربية حيث تسلّموا وظائف تعطلب مهارات محدودة، متواضعة أو حتّى عالية في بعض الأحيان. وأفادت تقديرات جامعة الدول العربية أنّ عدد

فضلاً عن كونهما أحياناً الملاذ الأخير. فالإصلاحات والسياسات التي أدخلت مؤخراً إلى عدد من دول المنطقة على القطاع العام لتشجيع ودعم تنمية القطاع الخاص لم تنجح في إحداث تغيير كبير في هذا النمط. ولا يزال القطاع العام صاحب العمل الرئيسي في المنطقة. ووفقاً لبيانات العام ٤، ٢٠٠٤، فإنّ القطاع العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يمثل نحو ٢٩ بالمئة من إجمالي الحصة في الاستخدام فيما تشکّل الرواتب والأجور التي مثلّت نحو ٣٨ بالمئة من النفقات الجارية، مما يتناقض إلى حدّ كبير مع سائر دول العالم. فهي تشکّل تقريباً ضعف المتوسط العالمي (باستثناء الصين)، في حين تسجّل ٤٠.٥ بالمئة من إجمالي الحصة في الاستخدام ١٦.٣ من النفقات الجارية في جمهورية كوريا، و١١.٥ بالمئة و٢٥.١ بالمئة على التوالي في البرازيل، و١٦.٤ بالمئة في المكسيك.

ولكن لا بدّ من أخذ الاختلافات عبر دول المنطقة في الاعتبار. فإنّ حصة القطاع العام المنخفضة في المغرب (١٠ بالمئة) تتميّز عن المستويات التي تسجّل في دول مجلس التعاون الخليجي والتي تتراوح ما بين ٣٠ و٤٠ بالمئة.

وفي حين أنّ البيانات الأخيرة نادرة وغير متوفرة على صعيد كافة الدول، هناك دلائل تشير إلى أنّ معدل نمو الاستخدام في القطاع العام في بعض الدول (كالجزائر ومصر والأردن واليمن على سبيل المثال) يشهد تراجعاً خفيفاً.

تعدّ الأسباب الكامنة وراء الدور المهيمن للقطاع العام لخلق فرص العمل في المنطقة العربية. إنها لحقيقة أنّ في سياق مستويات النمو العالمية في القوى العاملة، فإنّ التوقعات والضغوط الاجتماعية لا تزال مرتفعة للقطاع العام لمواصلة أداء دوره بوصفه صاحب العمل الرئيسية ومزود أفضل الوظائف وظروف العمل. في الواقع، وعلى عكس سائر دول العالم، فإنّ الأجور وظروف العمل والاستحقاقات وهيبة وظائف القطاع العام تبقى أعلى بكثير من تلك التي يعرضها القطاع الخاص. وتتسّم هذه المسألة بأهمية خاصة للشباب المتعلمين الذين يقفون في طوابير لسنوات على أمل الحصول على وظائف حكومية في حين يبقى عدد كبير منهم عاطل عن العمل أو مصنّف في خانة «العمال المحبطين».

بل لعلّ عامل تعزيز المساواة بين الجنسين في المنطقة يبيّن الأهم سيما وقد سبق لنا أن أشرنا أعلاه إلى زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة واستمرار ارتفاع معدلات البطالة التي تصل أحياناً إلى ضعف معدل البطالة عند الرجال. هذا وتشكّل مسألة توفر إجازة الأمومة وتسهيلات رعاية الأطفال وساعات العمل المرنة وإنخفاض التفاوت في الأجور بين الرجال والنساء في القطاع العام عوامل جذب قوية لاستمرار تفضيل المرأة إيجاد وظيفة في القطاع العام. في المقابل، فإنّ ديناميكية



مع المعدلات التي تسجلها في المناطق النامية الأخرى، إلا إنّها تشّكل مصدر شقاء لبعض الدول والشعوب وتزيد من تفاقم الوضع في حالات الصراع.

تم خلال المؤتمر الذي عقدته منظمة العمل الدولية للعام ٢٠٠٢ اقتراح استبدال مصطلح «قطاع» بـ«اقتصاد»، وذلك بهدف إلقاء الضوء على واقع سوء العمل و«العمال الفقراء». فإن الاقتصاد غير المنظم يمثل نسبة كبيرة من العاملين في المنطقة، وجزء كبير من الاستخدام في القطاع الخاص. وهو يتّألف من الأعمال الدقيقة والصغرى فضلاً عن العمل المأجور العرضي وغير المستقر، مع تدني الأجور وانعدام الأمان والدخل واختبار نقص خطير في ظروف العمل وفي الحصول على الحماية الاجتماعية. وظهور المعطيات المتوفّرة حول أربع دول من شمال أفريقيا أنّ مدى انتشار هذه الظاهرة يتراوح ما بين ٤٠ إلى ٨٠ بالمائة من الاستخدام غير الزراعي في المنطقة.

يشير ببطء نمو الإنتاجية في الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٨ إلى أن الجزء الأكبر من الوظائف الجديدة أنشئ في الاقتصادات غير المنظمة، لا سيما في مجال الزراعة وفي الطرف الأدنى من قطاع الخدمات. وفي غياب المعطيات المفصلة والتحليل اللازم، يبدو من الواضح أنّه لم يعد بالإمكان اعتبار الاقتصاد غير المنظم ظاهرة عابرة. فهو قد توسيّع في العقود الأخيرة ليطال دول تعشّح حالات مرتفعة لمعدلات النمو الاقتصادي واندماجاً كاملاً مع الاقتصاد العالمي.

وعلى الرغم من انخفاض الإنتاجية ومن النقص الخطير على صعيد العمل اللاقى، يلعب الاقتصاد غير المنظم دوراً مهمّاً في معيشة الملايين، ويمثل مصدرًا هاماً من روح المبادرة وخلق فرص العمل. وبهدف إطلاق العنوان لهذه الإمكانيات وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية، لا بدّ من اتخاذ تدابير شاملة لتسهيل الانتقال من الأنشطة غير المنظمة إلى الاقتصاد المنظم المعتم. من هنا، فإنّ أولويات العمل تتطلب دراسة أعمق للديناميكيات الشكلية وغير الرسمية في سياق الدول المعنية، وتوجيه الاستثمار لتوفير البنية التحتية والوصول إليها، والخدمات التجارية العامة التي تهدف إلى رفع مستوى الاقتصاد غير المنظم وتكامله. وبالتالي، يمكن القول أنّ مجموعة التدابير والممارسات الدولية الجيدة التي وثّقتها منظمة العمل الدولية يمكنها أن تلهم آلية العمل في المنطقة.

الأزمة المالية، ٢٠٠٩-٢٠٠٨

لم تترك الأزمة الاقتصادية العالمية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنأى عن تأثيرها. لكنّ هذا التأثير جاء نسبياً أخفّ وطأةً مما كان عليه في سائر مناطق العالم. هذا ويسود المعتقد حول قدرة المنطقة على التعافي قريباً، ما لم تتفاقم هذه الأزمة. ويختلف مدى تأثير كل دولة بالأزمة الناشئة وفقاً لطبيعة كل دولة لجهة إنتاج أو عدم إنتاج الطاقة. واستناداً إلى توقعات صندوق

المهاجرين العرب ذوي المهارات العالمية العاملين في الخارج وصل إلى ٤٥٠ ألف شخص. وقد اتفقت جميع نظريات التنمية على أهمية رأس المال البشري للتنمية. ومن ثم، لا بدّ من التركيز على تأثير هجرة العمال العرب ذوي المهارات العالمية، أو ما يُعرف بـ«هجرة الأدمغة»، على آفاق التنمية في بلد़هم الأم.

إنّ العدد الكبير للعمال الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي القادمين خصوصاً من جنوب وجنوب شرق آسيا، يعمل أساساً في وظائف القطاع الخاص التي لا تستوجب مهارات عالية، بأجور محدودة. وبالتالي، فإنّ هذه الفئة من المهاجرين ستُستخدم بشكل للعمل في البناء وتجارة الجملة والفنادق والمطاعم.

إنّ هجرة اليد العاملة من الدول العربية لم تمّح آثار الضغوط التي تعاني منها الأسواق في الدول الأم. فإنّ ارتفاع معدل الهجرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي تزامن مع ارتفاع معدل البطالة عند المواطنين المحليين لا سيما خريجي الجامعات منهم. هذا ويشير تقسيم أسواق العمل الواضح بحيث يتم استخدام المواطنين المحليين فقط في القطاع العام والعمال المهاجرين في القطاع الخاص أنّ هجرة اليد العاملة ليست سبباً في زيادة معدل البطالة بين أبناء الوطن.

من جهتها، أعربت دول مجلس التعاون الخليجي عن رغبتها في تقليص اعتمادها على استخدام العمال الأجانب. وقد أظهرت الحصص النسبية الإدارية فعاليةً محدودةً من حيث تحقيق هذا الهدف أو التشجيع على استخدام المتردجين المحليين. وبالتالي، لا بدّ من إلغاء هذا التقسيم الحاصل على مستوى أسواق العمل وتحقيق الإنداّم في الأسواق. غير أنّ هذا الإنداّم يشمل تحسين شروط وظروف العمل في القطاع الخاص لاستقطاب العمال العرب. كما وسيأتي هذا التحسين بالفائدة على العمال المهاجرين. وبطبيعة الحال، فإنّ الفرضية تقوم على استمرار الحاجة إلى العمال المهاجرين في المستقبل القريب.

لذلك، لا بدّ من إدارة هجرة اليد العاملة بجميع أبعادها، مع اعتبارها عنصراً أساسياً من استراتيجية الاستخدام وسياسات سوق العمل.

هل يؤدي انخفاض الإنتاجية إلى توسيع نطاق الاقتصاد غير المنظم؟

إنّه من المعروف أنّ معدلات البطالة لا تتوفر سوى صورة جزئية عن مجمل وضع الاستخدام في الدول النامية. إلا أنّ هذا الواقع ينطبق أيضاً على الدول العربية. فالوظيفة السيئة والعمل في الاقتصاد غير المنظم و«العمال الفقراء» مفاهيم تهدف إلى الإبقاء على انخفاض جودة العمل وأوّل على العجز الذي يطال العمل اللاقى والذي يترك آثاراً سلبيةً على عدد كبير من الموظفين. وفي حين أنّ معدلات الفقر لا تزال منخفضة عموماً في المنطقة مقارنةً



شهدت أكبر الدول المستقبلة للمهاجرين، مثل دبي، موجةً كبيرةً لجهة تسريح العمال المهاجرين بالإضافة إلى نزوح جماعي بسبب إلغاء أو تعليق مشاريع البناء الكبرى.

وفي ظلّ بيانات سوق العمل النادرة، وغياب التحديثات المنتظمة وتطويرات طبيعة الأزمة، تصعب مهمة تقويم تأثير الأزمة على الاقتصاد الحقيقي. فلا بدّ من تكشف الجهود المبذولة لرصدها وزيادة مسألة الاستجابة لها. ومع ذلك، مقارنةً مع الخصائص الهيكيلية لأسواق العمل في المنطقة والتي استعرضت في الفقرات السابقة، تبرر الحاجة إلى إتباع نهج أكثر استباقاً لحماية الفئات الأكثر ضعفاً، ودعم القدرات الاقتصادية والإنتاجية للمؤسسات والعمال. كما وعلى الاستجابة للأزمة أخذ احتياجات الاقتصاد الحقيقي في الاعتبار، ودمج العمالة والتركيز على الحماية الاجتماعية. ومن الممكن أن يشكل العمل على التخفيف من آثار هذه الأزمة فرصة لبناء وتعزيز الأسس اللازمة لتحقيق نمو مستدام وشامل من خلال التركيز على العمالة والحماية الاجتماعية الشاملة. من هنا، يوفر الميثاق العالمي لنصر العمل للعام ٢٠٠٩ الذي اعتمد في مؤتمر العمل الدولي خيارات السياسة العامة التي من شأنها توجيه الإستراتيجيات الوطنية.

ما بعد الأزمة : قضايا السياسات الرئيسية بشأن العمالة والعمل اللائق في المنطقة

ويبقى التحدي المتمثل في الاستخدام والعمل اللائق الأكبر من نوعه وإن كان ارتفاع معدلات النمو مستأناً ومستداماً، على الرغم من الاضطراب المالي الراهن واحتمالات التباطؤ الاقتصادي. هذا وتشكل الهجرة بعد ذاتها ميزة هامةً من ميزات أسواق العمل العربية غير قادرة على حل المشكلة. فإنه ينبغي تأمين الوظائف من خلال ديناميكية الاقتصادات الوطنية وعمليات التشجيع على الاندماج الإقليمي. بدورها، تشكّل تنمية المهارات وروح المبادرة وتنمية المشاريع المستدامة والابتكار العناصر الرئيسية لتحسين دور القطاع الخاص في خلق فرص العمل. فقادرة الحقوق المتبعة والإدارة السليمة لسوق العمل تشكّلان أساس النجاح. أما أنظمة الحماية الاجتماعية المددة والأكثر شمولًا فهي في متناول كافة دول المنطقة. هذا ويبقى الحوار الاجتماعي أنجح وسيلة لبناء توافق في الآراء واتباع نهج مشترك حول الخيارات السياسية والخيارات المتاحة، وتعزيز الالتزام لتنفيذها على نحو فعال.

أظهر الأداء في الفترة الأخيرة نجاح عدد من دول المنطقة في جني ثمار النمو المرتفع وترجمته في زيادة فرص العمل. وتتجدر الإشارة هنا إلى دور التقديم في مجال التعليم العالي وإلى أهمية مسألة تطوير المهارات. وقد سبق للتقرير السابق أن أنشأ مجالين من المجالات ذات الأولوية العليا التي يتوجّب أن تأخذها السياسات في الاعتبار والتي تتجلّى أولاً في الحاجة إلى سياسات استخدام مؤيدة للنشاط شاملة ومنسقة، وثانياً تطوير

النقد الدولي، فإنَّ متوسط النمو في المنطقة سوف يتباطأ بنسبة ٢٠.٥٪ في العام ٢٠٠٩، منخفضاً عن العام الماضي بنسبة ٦٪. غير أنه تم استثناء دولتي قطر واليمن من هذا الاتجاه العام إذ، وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي، سوف تشهدان زيادةً حادةً في إجمالي الناتج المحلي نظراً لتوسيع إنتاجهما للغاز الطبيعي السائل.

وتتأثر الدول المنتجة للطاقة - الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة - تحديداً بالهيبوت الحاد في أسعار السلع الأساسية. وتسجل هذه الدول أدنى المستويات من حيث معدل النمو السنوي للعام ٢٠٠٩ مع تأثير النمو الاقتصادي سلبياً.

أسفرت الخسائر في العائدات الناتجة عن صادرات النفط في بعض الدول عن انكماش إجمالي الناتج المحلي بمقدار الرابع. ومع ذلك، فإن الاحتياطيات المالية الكبيرة التي تراكمت خلال سنوات الازدهار في معظم دول الخليج يجب أن تسمح لهم بالخروج من الأزمة. ييد أنَّ الوضع لا يبدو مطمئناً في كلٍّ من دبي والعراق واليمن وسلطنة عمان، ذات احتياطيات الطاقة المحدودة نوعاً ما وأو عدد السكان المرتفع. وبالتالي فهي غير قادرة على الحفاظ على مستويات الإنفاق العام وتمويل المشاريع العامة. بدوره، تأثر الاقتصاد السوداني، الذي تحول من كونه قائماً أساساً على الزراعة للاعتماد على النفط، بشدة من انخفاض أسعار الطاقة. وقد ردت الحكومة من خلال تجميد الأجور وزيادة الضرائب وأسعار السلع الأساسية.

من ناحية أخرى، فإنَّ الدول المستوردة للطاقة^١ التي عانت من ارتفاع أسعار السلع الأساسية على مدى السنوات الأخيرة أصبحت الآن قادرة على إنقاذ ما بين ٥ إلى ١٠٪ من إجمالي ناتجها المحلي نتيجةً لانخفاض أسعار الطاقة. ومع ذلك، قام التوازن بفضل الانخفاض في الصادرات الصناعية والسياحة والتحويلات المالية. غير أنَّ دول المنطقة العربية المستوردة للطاقة لم تنج من تأثير الركود العالمي الشديد نظراً لأندماجها المحدود في التجارة الدولية والأسواق المالية العالمية.

لكنَّ التركيز على التأثيرات المالية للأزمة فقط يقلل من أهمية التأثير الاقتصادي الحقيقي للأزمة في المنطقة. ففي العام ٢٠٠٩، انخفض النمو في مصر إلى ٣٪٦، أي بنسبة ٥٠٪ مقارنةً مع ما كان عليه في العام ٢٠٠٨. وإلى جانب تونس والمغرب، تعتبر مصر وثيقة الصلة بأوروبا في مجالات التجارة والسياحة، مما يفسّر جزئياً شدة تأثير الأزمة على اقتصادها الحقيقي.

ويبقى الأهم بالنسبة لهذه الاقتصادات الانخفاض المتوقع في التحويلات المالية الذي يدخل إلى هذه الدول عن طريق العمال المهاجرين في أوروبا. وتمثل التحويلات مصدرًا هاماً من مصادر الدخل، وتلعب دوراً كبيراً في الاقتصادات الوطنية للدول المانحة لليد العاملة. وقد

(١) الأردن، الأراضي الفلسطينية المحتلة، المغرب، تونس ولبنان.

(٢) صندوق النقد الدولي: لمحنة اقتصادية عالمية (٢٠٠٩)، نيسان / أبريل.



واسع في المنطقة لتطوير سياسات وبرامج سوق العمل النشطة التي يتم توفير مواردها الالزمة وتنفيذها. كما ويتضمن التقرير العناصر الرئيسية لتحسين إدارة سوق العمل من منظور يرتكز على الحقوق في المنطقة. وبالتالي، باتت عملية سد الفجوة الواقعية على صعيد الجنسين ممكنة من خلال العمل المستدام المتعدد الأبعاد مع التركيز بشكل خاص على عناصر التمييز المتعلقة بكلفة حماية الأمومة والولوج إلى تسهيلات رعاية الأطفال. ويشير التركيز الواضح على نوعية الوظائف وتحسين الإناتجية إلى تنمية مقاييس شاملة محددة تسهل انتقال الأنشطة غير المنظمة إلى تيار الاقتصاد الرئيسي، والولوج المباشر إلى الموارد المالية والتدريب والحماية وغيرها من الموارد الإناتجية. أخيراً، فإن إدارة الهجرة بشكل فعال ومسؤول ومنصف جزء لا يتجزأ من استراتيجيات الاستخدام في المنطقة. لذا، ينبغي أن تشكل الممارسات الصحيحة في جميع هذه المجالات أكان في المنطقة أو فيسائر دول مصدر إلهام لنشاطات إصلاحية على مستوى أكبر، مع العلم أن تطوير برنامج وشبكة المعرفة الإقليمية قادر على دعم هذه النشاطات.

ويعزز منظور العمل اللائق سبيلا للتكامل مع الاقتصاد العالمي وزيادة القدرة التنافسية. أما إمكانات التكامل الإقليمي والاندماج في الاقتصاد العالمي في المنطقة فمتخلفة إلى حد كبير، لكنها تقدم منظورات جديدة واعدة للنمو والتنمية، على الرغم من الأزمة المالية العالمية. وقد ولدت هذه الأزمة فرصة لإعادة النظر في الإستراتيجيات الاقتصادية واستراتيجيات التنمية الراهنة على صعيد الأبعاد العالمية والوطنية. من هنا، يتبع هذا المنتدى الفرصة أمام تطوير منظور إقليمي، وتحديد إجراءات المتابعة المتعلقة بالمبثاق العالمي لفرص العمل.

ونوّد الإشارة بان الدراسة متوفّرة بأكملها باللغتين العربية والإنكليزية على شبكة الانترنت، ويمكنكم الاطلاع عليها من خلال:

http://www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/beirut/downloads/aef/growth_ar.pdf
http://www.ilo.org/public/english/region/arpro/beirut/downloads/aef/growth_eng.pdf

وسنقوم في العدد القادم بنشر الدراسة الثالثة «هجرة اليد العاملة الدولية والعمالات في المنطقة العربية: نشأتها، نتائجها ومستقبلها».

إستراتيجيات للقضاء على أبعاد تجزئة أسواق العمل.

وفي حين لجأت كافة دول المنطقة بوضع برامج الاستخدام غير المتصلة وأو برامج التدريب، عمد البعض منها إلى تطوير رؤيا واضحة واستراتيجية شاملة وناشطة تهدف إلى تحقيق أهداف الاستخدام والعمل اللائق على مستويات الدولة والمنطقة، متخذة في الاعتبار موضوع الاندماج في الاقتصاد العالمي زيادة القدرة التنافسية.

تستلزم رؤيا العمل اللائق تحولاً في إطار السياسات والأولويات الحالية. ومن المهم أن يصبح العمل هدفاً محورياً ومعياراً لتقدير الأداء الشامل على صعيد الدولة. وهذا يستتبع إجراء تقويم منهجي لتأثير استثمارات الاستخدام (المحلية والأجنبية والعام والخاصة)، ويتطلب وضع سياسة حواجز تشمل الحواجز الضريبية على الاستخدام العالي وتحسين الإناتجية. كما وتستوجب تحليلاً أفضل للسياسات في القطاعات المتداولة وغير المتداولة والاستراتيجيات المناسبة لبلوغ ذروة طاقة الاستخدام. هذا ويعتبر اعتماد السياسات لمواجهة الركود خصوصاً في الدول التي سبق أن شهدت صراعات وأزمات أمراً هاماً لزيادة فرص العمل والدخل وشبكات الأمان لا سيما على صعيد السكان ذوي الدخل الأدنى.

بحسب التحاليل، فإن أسواق العمل في المنطقة تبقى إلى حد كبير الأكثر تجزئة على صعيدي القطاعين العام والخاص. بمعنى يظهر الانقسام بين المعايير الرسمية من جهة وغير الرسمية من جهة أخرى، والجنس والعمر والعامل المحليين والأجانب. و يأتي هذا الانقسام العالمي نتيجة لمجموعة من العوامل تتراوح ما بين الإستراتيجيات الإناتجية والمعايير الاجتماعية والخصائص الاجتماعية الماضية والإهمال. هذا وتعيق العمليات المزعولة التابعة لهذه الأسواق المجزأة تحقيق الأهداف الاقتصادية والإنتاجية التي اتخذتها الدول على عاته، بالإضافة إلى توقعات نسبة متنامية من السكان والتي لم تتفق بعد. من هنا، يجب أن تتحول مهمة القضاء على تجزئة أسواق العمل هدفاً تضعه سياسات سوق العمل نصب أعينها، وتحرصه على رأس جدول أعمال الإصلاح الاقتصادي واصلاح الحكم في المنطقة وذلك من أجل تحقيق رؤيا العمل اللائق.

إن تجزئة أسواق العمل عبارة عن اختلاف جوهري على مستوى شروط الولوج والاستخدام في الأسواق. وهي تعرقل بشكل خاص تحركية العمل وتلبية العرض للطلب في ظل ارتفاع فرص العمل الاقتصادية واستخدام الوافدين الجدد إلى أسواق العمل. من هنا، تؤمن التقارير المتعلقة بهذه المسألة والتي أعدتها منظمة العمل الدولية للمنتدى لمحنة مفصلة عن السياسات والممارسات القادرة على القضاء على ظاهرة التجزئة هذه بهدف تعزيز آفاق الشباب وتهيئة الظروف لتطوير المشاريع المستدامة وبالتالي زيادة وتحسين دور القطاع الخاص وقدرتة على خلق وظائف أكثر وأفضل. وهناك نطاق

مدير عام منظمة العمل الدولية يحضر مجموعة العشرين على التركيز على تخفيف العجز في الوظائف

الذي قام به منظمة العمل الدولية بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لوضع استراتيجية التدريب التي تساعد على تزويد القوى العاملة بالمهارات الالزمة لفرض العمل المتاحة اليوم وفي المستقبل».

«تعمل المنظمة اليوم مع بعض الدول من مجموعة العشرين على تطبيق هذه التدابير والميثاق العالمي لتوفير فرص العمل المعتمد في قمة بيتسبرغ في أيلول/سبتمبر الماضي. وتنطلع إلى مواصلة هذا العمل مع أصحاب العمل والعمال على حد سواء». في هذا السياق، شدد المدير العام على أهمية الالتزام «بتحسين النفاذ إلى الخدمات المالية للقراء وزيادة التمويل المتاح إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية... ومنها إطلاق تحدي لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة يهدف إلى تحديد النماذج الوعدة».

دعم السيد سومافيا قرارات قادة مجموعة العشرين لإعادة رسملة مصارف التنمية المتعددة الأطراف، ولا سيما مصارف التنمية الإقليمية، واتخاذ مبادرة جديدة بشأن الأمن الغذائي.

ركّز اجتماع تورونتو بشكلٍ أساسي على أهمية البناء على الإطار من أجل نمو قوي ومستدام ومتوازن الذي أطلق في بيتسبرغ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، والذي وضع أيضًا عملية التقييم المتبادل تهدف إلى تعزيز أنشطة السياسات وأطرها. «لن تتوقف منظمة العمل الدولية بصفتها منظمة مشاركة في عملية التقييم المتبادل عن العمل مع الدول في الأشهر القادمة للمساعدة على تحقيق أهداف مجموعة العشرين بشأن فرص العمل والتنمية والحد من الفقر»، قال السيد سومافيا.

إذ أشار إلى أن الحل يمكن في الانتعاش في الاستثمار الاقتصادي وفي استهلاك الأسر في البلدان الأكثر تأثراً بالأزمة، أضاف: «إذا ما لم يتول القطاع الخاص قيادة الانتعاش الاقتصادي، قد يمسي ضروريًا أن تعيد مجموعة العشرين النظر في توازن السياسات المتفق عليه في تورونتو».

التقى قادة دول العشرين في تورونتو في كندا لإجراء المحادثات بشأن السياسات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي بعد الأزمة الاقتصادية المالية التي عصفت بالعالم. رحب مدير عام منظمة العمل الدولية خوان سومافيا ببيان قادة دول العشرين حيث أعطوا الأولوية القصوى لصون عملية الانتعاش وتعزيزها وللخطوات التي عليهم اتخاذها لضمان الانتعاش الاقتصادي الكامل الذي يوفر فرص العمل عالية النوعية».

قال مدير عام منظمة العمل الدولية «افتقت دول مجموعة العشرين على تحقيق توازن سياسي دقيق بين مواصلة خطط التحفيز من جهة وإطلاق عملية تعزيز مالية مراعية للنمو متمايز وفق الظروف الوطنية ومصممة خصيصًا لتتوافق معها من جهة أخرى. يرتبط تأثير قمة تورونتو الأخير على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي بتطبيق هذا الاتفاق بطريقة متوازنة على المستويين الوطني والإقليمي».

«لا يقتصر بناء الثقة على تهدئة الأسواق المالية، بل يجب أن يشعر المواطنون أيضًا بالثقة بأن قادتهم يطبقون السياسات بطريقة منصفة». قال سومافيا. «للأسر العاملة، لا يعُد الانتعاش مستدامًا في غياب الانتعاش في سوق العمل».

واعتبر أن «الحوار الاجتماعي ما بين الشركات والعمال، أي الجهات الفاعلة في الاقتصاد الحقيقي، سيكون أساسياً لتحقيق استدامة الانتعاش ومعالجة المشاكل المالية كوسيلة أساسية لتحقيق التوازن المطلوب في هذه المرحلة الحرجة فيما ما زالت مخاطر عودة الكساد الاقتصادي تشير القلق».

كما وأكد على بيان قادة مجموعة العشرين: «نرحب بتوصيات وزراء العمل والتوظيف في بلدانا الذين اجتمعوا في نيسان/أبريل ٢٠١٠ بشأن تأثير العمل على الأزمة الاقتصادية العالمية. نؤكد التزامنا بتحقيق النمو القوي في فرص العمل وتوفير الحماية الاجتماعية لمواطnينا الأكثر ضعفًا. يجب أن تضع سياسة العمل الفعالة الوظائف عالية الجودة في صلب عملية الانتعاش. ونحن نقدر العمل

مؤتمر العمل الدولي

نداء لإطلاق الأنشطة المكثفة لتحقيق الانتعاش في سوق العمل



© ILO PHOTO

التوظيف.

عقد المؤتمر على خلفية تجدد القلق من استمرار الأزمة العالمية في أسواق العمل التي دفعت بالبطالة في العالم لتشمل أكثر من 210 مليون شخص، وهي نسبة لا سابقة لها في التاريخ وفق تقرير المدير العام بعنوان «الانتعاش والنمو بالترافق مع العمل اللائق». أشار السيد سومافيا إلى أن منظمة العمل الدولية لم تلحظ أي إشارات لافتة لأنخفاض معدل البطالة في العالم هذه السنة، على الرغم من الإشارات التي عكست الانتعاش الاقتصادي.

أشار المتحدثون من الحكومات وأصحاب العمل والعمال على حد سواء إلى أن استمرار الكساد في فرص العمل قد وضع «عيقاً ثقيلاً» على كاهل العاطلين عن العمل، فيما عرقل الجهود الرامية إلى إرساء «البيئة الملائمة للشركات لاستحداث الوظائف». وحذر آخرون من الإنهاك المبكر لرزم التحفيز الذي من شأنه أن يؤدي إلى «تفاقم الأمور».

وجه مؤتمر العمل الدولي في دورة العام ٢٠١٠ موجهاً نداءً مدوياً لوضع العمل والحماية الاجتماعية في صلب سياسات الانتعاش الاقتصادي. اجتمع ممثلو «الاقتصاد الحقيقي» من حكومات وأصحاب عمل وعمال من الدول الأعضاء المئة وثلاثة وثمانين في منظمة العمل الدولية قبل قمة قادة مجموعة العشرين في تورونتو، وأعربوا عن قلقهم من أن الانتعاش الاقتصادي في العالم ما زال «هشاً وموزعاً بشكل متباين، وما زالت أسواق العمل لم تشهد انتعاشاً يطابق الانتعاش الاقتصادي».

طالب المشاركون في المؤتمر باتخاذ الخطوات الملائمة لتطبيق الميثاق العالمي لفرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية. وكانت القمة الاستثنائية التي عقدت في خلال مؤتمر العمل الدولي العام الماضي لمعالجة الأزمة قد اعتمدت هذا الميثاق الذي حصل على دعم قوي خلال قمة مجموعة العشرين في بيتسبورغ في أيلول/سبتمبر الماضي.

كرر المتحدثون أيضاً دعوة السيد سومافيا لاعتماد استراتيجية سياسية «متوازنة» تهدف إلى تحقيق انتعاش اقتصادي «غني بالوظائف»، وتحذيره من أن تؤدي تدابير تخفيض العجز الحالي لا سيما في الانفاق الاجتماعي إلى «التأثير مباشرة على الوظائف والأجور» في ظل ضعف الانتعاش الاقتصادي وارتفاع مستويات البطالة.

دعا المؤتمر مجدداً منظمة العمل الدولية إلى وضع مسألة العمل الكامل والمنتج والعمل اللائق في صلب السياسات الاقتصادية والاجتماعية بهدف تعزيز أبعاد العولمة الاجتماعية. في هذا الإطار، قال رئيس المؤتمر السيد جيل دو روبيان من فرنسا: «ما أمس الحاجة اليوم لأن تؤدي منظمة العمل الدولية دورها الكامل لمواجهة التحديات التي تطرحها العولمة».

دعا المشاركون في المؤتمر منظمة العمل الدولية إلى تعزيز تنسيقتها مع المؤسسات متعددة الأطراف لا سيما الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من خلال تعزيز تناسق السياسات في المجال المالي والاقتصادي والتجاري والاجتماعي والبيئي ومجال

يفي بتعهد القادة في بيتسبورغ في ظل قيادة الرئيس أوباما بوضع الوظائف عالية الجودة في صلب عملية الانتعاش». أخيراً، قال السيد سومافيا: «يوجه هذا المؤتمر رسالة واضحة كل الواضح وهي ضرورة وضع الوظائف في صلب الانتعاش الاقتصادي. على اجتماع مجموعة العشرين أن

الرئيسة السويسرية تفتتح المؤتمر



© ILO PHOTO

«لن تنتهي الأزمة فيما تسود البطالة والعمالة الناقصة». بهذه الكلمات افتتحت رئيسة الاتحاد السوissري السيد دوريس لويتهايد المؤتمر السنوي التاسع والستعين لمنظمة العمل الدولي. أمام حوالي 4 آلاف مندوب اجتمعوا في مؤتمر العمل الدولي، شددت على أهمية «التعاون والتنسيق ليس بين الحكومات فحسب، لكن أيضا مع الشركاء الاجتماعيين لمواجهة تحديات التنمية وتلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية».

وأضافت: «يبدواليوم أن الاقتصاد العالمي ينبعش من الأزمة، لكن لا تخدعن المؤشرات المشجعة. لا تستسلموا للإغراء بالعودة إلى أعمالكم وكأن شيئا لم يكن. تبقى البطالة مصدر قلق أساسى للحكومات وعلينا أن نبذل كل ما في وسعنا للقضاء على الأضرار التي خلفتها الأزمة على سوق العمل».

الموارد لإنفاذ هذا المعيار الجديد، مطالباً باعتماد خطة عمل عالمية لتطبيقه على نطاق واسع في ظل تقارير منتظمة ترفعها الدول الأعضاء في المنظمة.

عقد المؤتمر أيضاً نقاشاً أولياً عن معايير العمل الدولية الجديدة للعمال المنزليين. ومن شأن هذه الصكوك أن تتيح فرصة فريدة من نوعها لتيسير ظروف العمل اللائقة لهذه الفئة المحرومة تاريخياً التي تتضمن بشكل أساسى النساء والفتيات.

جدول أعمال المؤتمر

ناقشت المندوبون أيضاً مجموعة واسعة من المسائل الأخرى، ومنها سياسات التوظيف وتوصية جديدة بشأن فيروس نقص المناعة المكتسب/الأيدز والعمل المنزلي وتطبيق معايير العمل التي أقرتها منظمة العمل الدولية.

في 17 حزيران/يونيو، قدم المندوبون دعماً غامراً لمعايير العمل الدولي الجديد بشأن فيروس نقص المناعة المكتسب/الأيدز وعالم العمل. إن هذه التوصية هي الصك الدولي الأول لحقوق الإنسان الذي يركّز بشكل محدد على الفيروس وعالم العمل. وهو يتضمن أحكاماً عن برامج الوقاية من المرض وتدابير مكافحة التمييز على مستوى الوطن وفي مكان العمل تهدف إلى تعزيز مساهمة عالم العمل في استفادة الجميع من الوقاية من الفيروس وعلاجه والرعاية الملائمة والدعم.

اعتمد المؤتمر قراراً بشأن تعزيز التوصية وتطبيقتها يدعوه فيه مجلس إدارة المنظمة إلى تخصيص المزيد من



© ILO PHOTO



© ILO PHOTO

جذة استثنائية أخرى بشأن تطبيق مبادئ اتفاقية العمل الدولية رقم ٢٩ الخاصة الصادرة سنة ١٩٣٠ في إطار متابعة التدابير المتخذة وفق المادة ٣٣ من دستور منظمة العمل الدولية.

تمحور المسح العام الذي تناقشه لجنة المؤتمر حول صكوك التوظيف على ضوء إعلان منظمة العمل الدولية حول العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة للعام ٢٠٠٨. هدف المسح إلى تعزيز التناسق بين عمل المنظمة المعياري وعملها الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحليل قوانين البلدان وممارساتها وسياساتها في مجال الاستخدام.

وتهدف الصكوك المقترحة إلى تحديد تدابير الحماية الدنيا للعمال المنزليين حول العالم، وتأخذ في عين الاعتبار خصائص العمل المنزلي وعدم تجانسه.

خلصت لجنة المناقشة المتكررة عن العمالة إلى أنه لمنظمة العمل الدولية وشركائها الاجتماعيين دور أساسي في وضع إطار اقتصادي كلي يرتكز على التوظيف، وطالبت المنظمة بتحسين قدرتها الفنية والتحليلية وتنسيقها للنظر في السياسات الاقتصادية الكلية من ناحية نتائج العمل.

في خلال الجلسة العامة، تناول المندوبون تقرير منظمة العمل الدولية الأخير بشأن وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة، الذي أظهر بعض التحسن في الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل خاص رغم هشاشة الوضع لا سيما في قطاع غزة.

ناقشت المندوبون أيضاً تقرير منظمة العمل الدولية العالمي بشأن عمل الأطفال الذي أشار إلى أن الجهود الدولية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال تفقد زخمها ويحدُّر من استحالة بلوغ هدف العام ٢٠١٦ في ظل عدم تكثيف هذه الجهود.

معايير العمل الدولي

نظرت لجنة المؤتمر المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات في ٢٥ قضية فردية تغطي مجموعة من المسائل التي عالجتها لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات في تقريرها المرفوع إلى المؤتمر. عقدت اللجنة

يضم طابع مؤتمر العمل الدولي بمهمة اعتماد معايير العمل الدولي والإشراف على الامتثال لها، ووضع ميزانية المنظمة وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة. منذ العام ١٩١٩، شكل المؤتمر منتدى دولياً أساسياً للحوار بشأن المسائل الاجتماعية وتلك المرتبطة بالعمل التي تعتبر مهمة لكافة دول العالم. يحق لكل دولة من الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية المئة وثلاثة وثمانين أن ترسل ٤ مندوبي إلى المؤتمر، يكون اثنان منهم من الحكومة وممثل واحد عن العمال وأخر عن أصحاب العمل، ويتمتع كل مندوب بالاستقلالية في الكلام والتصويت.

قادة «الاقتصاد الحقيقي» يناقشون الاستجابات السياسية إلى الأزمة الاقتصادية العالمية وأزمة التوظيف

فرنسا إن الأزمات المتتالية قد أظهرت أن «الحماية الاجتماعية عامل استقرار اجتماعي واقتصادي على حد سواء، أقله في البلدان حيث تكون هذه الحماية قائمة».

حدّر أعضاء اللجنة من أن تسارع أزمة الديون السيادية إضافة إلى السياسات الحكومية المصممة لاقتطاع الإنفاق العام على حساب استحداث الوظائف، تهدد أيضًا بعكس التقدّم أو تباطؤ وتيرته في اتجاه تحقيق هدفي الألفية للتنمية الممثلين بالحد من الفقر وتعزيز التنمية بحلول العام ٢٠١٥.

أشار السيد فالنتان ماكونو وهو وزير الدولة ووزير العمل والأسرة والحماية الاجتماعية في رومانيا إلى أن المؤتمر قد اختتم مناقشات أساسية بشأن العمل شددت على أنه لمنطقة العمل الدولية وشركائها الاجتماعيين «دور أساسي في وضع إطار اقتصادي كلي يرتكز على التوظيف. وطالينا المكتب بتحسين قدرته الفنية والتحليلية وتنسيقها للنظر في السياسات الاقتصادية الكلية من ناحية نتائج العمل».



© ILO PHOTO

بموازاة اعطاء الأولوية للعدالة الاجتماعية ما ساعد على التخفيف من أثر الأزمة الاقتصادية على البرازيل، مضيًّا أن «التنمية تحمل عناوين جديدة وهي السلام والتعاون والتجارة المنصفة». قدمت وزيرة العمل الأميركيَّة هيلدا سوليس في رسالة متلفزة، الخلاصات التي توصلَ إليها اجتماع وزراء العمل والتوظيف من مجموعة العشرين في واشنطن. وأشارت إلى أن الاجتماع قد شدد على دور الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل وبرنامج توفير العمل اللائق على أنهم «يقدمان موارد قيمة للحكومات إذ تضع تدابير إضافية لمعاجلة التوظيف ونظم الحماية الاجتماعية».

شدد المتحدثون الآخرون على دور الحماية الاجتماعية كجزء لا يتجزأ من الاستجابة للأزمة. وقال رئيس المؤتمر جيل دي روبيان من

عقد فريقان رفيعا المستوى اجتماعاً في خلال مؤتمر العمل الدولي وسط تزايد القلق بشأن البطالة التي تبقى في أعلى مستوياتها على الإطلاق وتأثير أزمة الديون السيادية والتحرّكات الأخيرة للحد من العجز وفرض تدابير التقشف واتخاذ الخطوات نحو التعزيز المالي.

اجتمع الفريقان لمناقشة السبل الآيلة إلى تحقيق انتعاش اقتصادي غني بفرص العمل وتشجيع استدامة النمو وتوازنها من خلال تحديد العمل كهدف على صعيد الاقتصاد الكلي لا يقل شأنًا عن تخفيف التضخم والعجز. كما وناقشا مساهمة التوظيف المنتج والحماية الاجتماعية في تسريع وتيرة التقدم لتحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً على غرار أهداف الألفية للتنمية. «ساهمت منظمة العمل الدولية في قيادة هذه المسيرة بفضل اعتمادها الميثاق العالمي لفرص العمل الذي يضع مسألة استحداث الوظائف في قمة الأولويات، قال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون في بيان أعدد له لهذه المناقشة. لقد آن الأوان لكي نتقدّم أكثر فأكثر. ما قيمة الانتعاش إذا ما كان مجرد حبر على ورق الصحف التي يقرأها المواطنين؟ يجب أن يلمس الرجال والنساء العاملون هذا التقدم في حياتهم اليومية. يجب أن يطال الانتعاش الحقيقي الاقتصاد الحقيقي ببساطة».

في الوقت عينه، ذكر عدد من المتحدثين أمثلة عن سياسات اقتصادية واجتماعية للاستجابة إلى الأزمة اتسمت بالتوازن. قال وزير الخارجية البرازيلي «سيلسو أموريم» إن بلده اعتمد استراتيجية تعزيز الاقتصاد الحقيقي



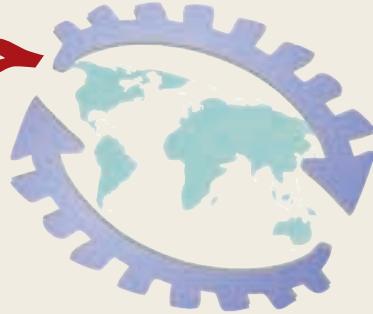
© ILO PHOTO



© ILO PHOTO

حول القارات

مراجعة دورية لمنظمة العمل الدولية والأنشطة والاحاداث
المترتبة بها حول العالم



روبينيو يتضامن مع منظمة العمل الدولية



❖ قدم لاعب كرة القدم البرازيلي روبسون دي سوزا المعروف باسم «روبينيو» دعمه إلى الحملة التي أطلقها منظمة العمل الدولية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في البرازيل. وافق روبينيو، الذي كان لاعبًا في منتخب البرازيل في دورة كأس العالم ٢٠١٠ في جنوب إفريقيا، على أن يكون وجه الحملة الوطنية التي أطلقها البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال في البرازيل. وكانت البرازيل رأس الحربة في المعركة الدولية لمكافحة عمل الأطفال، بعد أن حددت الحكومة العام ٢٠١٥ للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال والعام ٢٠٢٠ للقضاء على أشكال عمل الأطفال كافة، وفق أجندة العمل اللائق لنصف الكورة الغربية في الأميركيتين، التي اعتمدت في الاجتماع الإقليمي الأميركي السادس عشر لمنظمة العمل الدولية في برازيليا في أيار/مايو ٢٠٠٦.

البرنامج القطري للعمل اللائق في سلطنة عُمان

❖ تقي شهر حزيران/يونيو، أطلق البرنامج القطري للعمل اللائق لسلطنة عُمان في الدورة التاسعة والتسعين من مؤتمر العمل الدولي في جنيف. وبذلك أصبحت سلطنة عُمان الدولة الخليجية الثانية التي توقع على برنامجها القطري للعمل اللائق بعد مملكة البحرين التي وقعت على البرنامج في آذار/مارس ٢٠١٠. وسوف يطبق البرنامج خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ ويعتمد على مجموعة من الأولويات اتفقت عليها منظمة العمل الدولية وحكومة السلطنة وشركاؤها الاجتماعيون لتحسين فرص عمل لائقة ومنتجة للنساء والرجال في جو من الحرية والعدالة والكرامة.

تقدر منظمة العمل الدولية بأنه هناك ١٤.٣ مليون شخصاً يواجهون العمل الجري في العالم. شكل برنامج العمل الخاص بمنظمة العمل الدولية حول مكافحة العمل الجري أساساً المجهود الذي تبذلها المنظمة ضد العمل الجري والاتجار بالبشر منذ بداية العام ٢٠٠٢. تعمل المنظمة على تعزيز النوعية وفهم العمل الجري الحديث ضمن عملها مع شركائهما في العالم وتتساعد الأطراف المكونة في جهودها للقضاء على هذه الأفة.



منظـمة
العـمل
الـدولـية



أوقفوا
العمل
الجري
الآن!